أثر تخفيض سعر الصرف على تنمية القطاع السياحى

فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

أ.م.د/ وفاء بسيوني السيد شحاتة

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة – جامعة المنوفية

حسناء جمال حسن

معيدة بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة المنوفية

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) ـ العدد (١٢) ـ يناير ٢٠٢٥

https://www.rijcs.org/

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

أثر تخفيض سعر الصرف على تنمية القطاع السياحى فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

أ.م.د/ وفاء بسيوني السيد شحاتة
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة المنوفية

حسناء جمال حسن
معيدة بقسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة المنوفية

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل أثر تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف على تنمية القطاع السياحى فى مصر، كقطاع حيوي يدر عوائد أجنبية ويخلق روابط دفع أمامية وخلفية ويساهم فى خلق فرص عمل متنوعة.

وذلك من خلال تحليل مكونات السوق السياحى فى مصر واستعراض أهم تطورات سعر الصرف فى مصر. وتم تحقيق هدف البحث فى ظل افتراض أساسي مضمونه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخفيض سعر الصرف وتنمية القطاع السياحى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٢٤، وتم إتباع منهجية ARDEL للتكامل المشترك وإجراء إختبار جذر الوحدة لإثبات عدم الارتباط الذاتى بين البواقى وكذلك وإختبار dike-fuller الموسع لإثبات العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وأشارت نتائج التحليل صحة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف وتحقيق الزيادة فى الطلب السياحى الخارجى من خلال التأثير فى مكوناته المختلفة بما يضمن تحقيق تنمية القطاع بأكمله، إلا أن الظروف الاقتصادية والتغيرات والأحداث الداخلية والخارجية أثرت سلبا على نجاح تلك العلاقة وحدت من الأثر المباشر لسياسة التخفيض على القطاع السياحى فى الأجلين القصير والطويل مما

يتطلب التزام الحكومة بتبني حزم سياسية مدعمة لسياسة التخفيض بما يضمن فاعليه تأثيرها.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف – قطاع السياحة – تنمية القطاع السياحة – الطلب السياحى – العرض السياحى.

Abstract:

The research aimed to analyze the impact of implementing the exchange rate depreciation policy on the development of the tourism sector in Egypt, as a vital sector that generates foreign revenues, creates forward and backward payment links, and contributes to creating various job opportunities. This is done by analyzing the components of the tourism market in Egypt and reviewing the most important developed in the exchange rate in Egypt. The research objective was achieved under a main assumption that there is a statistically significant relationship between depreciation of the exchange rate and the development of the tourism sector in Egypt during the period from 1990 - 2024. The ARDEL methodology for cointegration was followed and the unit root test was conducted to prove the lack of autocorrelation between the residuals, as well as the dike-test. Fuller expanded to prove the long-term relationship between the variables of the study. The main results of the analysis indicated the validity of the relationship between depreciate the exchange rate and achieving an increase in foreign tourism demand by influencing its various components to ensure the development of the entire sector. However, the economic conditions and internal and external changes and events negatively affected the success of that relationship. It limited the direct impact of the reduction policy on the tourism sector in the short and long term, which requires the

government's commitment to developing political packages that support the depreciate policy in a way that ensures its effective impact.

The key words are: the exchange rate policy, depreciate policy, the tourism sector, foreign tourism demand, the tourism market.

مقدمة:

يُعد القطاع السياحى أحد أهم القطاعات الاقتصادية فى العديد من الاقتصاديات القومية ومنها مصر، حيث يمثل قاطرة للنمو الاقتصادي، بما يوفره من مصادر للنقد الأجنبي تسهم فى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ودعم ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ما تخلقه صناعة السياحة من روابط دفع أماميه وخلفيه بالعديد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية، وتوفير فرص عمل جديدة ومتنوعة، تستطيع أن تحد من مشكلة البطالة. ويساهم قطاع السياحة فى استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار فى مختلف المشروعات السياحية كالفنادق والقرى السياحية والصناعات الأخرى المرتبطة بالسياحة التى تمدها باحتياجاتها المختلفة والمتعددة. وعلى الرغم من ما تمتلكه مصر من إمكانيات وموارد سياحية تعمل على زيادة الجذب السياحى، إلا أن هذا القطاع قد تأثر بالعديد من الأحداث السياسية والاضطرابات التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال العقدين الماضيين، والتى أفرزت العديد من الأثار السلبية على هذا القطاع وأضعفت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي.

ولذا بذلت الحكومة المصرية جهوداً عديدة لدعم وتشجيع القطاع السياحى باستخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، وخاصة سياسات سعر الصرف التى تبنتها الحكومة عدة مرات بهدف تشجيع السياحة، وزيادة الجذب السياحى من مختلف دول العالم، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية به، بما يساهم فى خلق قيمة مضافة حقيقية بهذا القطاع الحيوى والهام، لدعم وتحسين معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومى.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث فى قصور سياسة تخفيض سعر الصرف المتكررة فى تحقيق مزيداً من الجذب السياحى، بما يسهم فى دعم وتنمية القطاع السياحى، ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادى والدخل القومى فى مصر، مما يدفع إلى تناول هذه المشكلة بالدراسة والتحليل للتعرف على الأسباب الحقيقية التى توضح مدى جدوى سياسة تخفيض سعر الصرف فى تحقيق أهدافها فى دعم وتنمية القطاع السياحى وتنشيط استثماراته.

أهمية هذا البحث: تظهر أهمية هذا البحث فى محورين رئيسيين ***أولهما:*** أهمية قطاع السياحة كأحد أهم القطاعات الاقتصادية القاطرة للنمو الاقتصادى والمستوعبة للعمالة، والموفرة للنقد الأجنبى اللازم لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، والجاذبة للاستثمارات الأجنبية. ***وثانيهما***: ما تحتله سياسة تخفيض سعر الصرف، والتى تبنتها الحكومة المصرية خلال العقدين الماضيين لما لها من أهمية خاصة فى الاقتصاد المصرى بهدف دعم الميزة التنافسية لما تمتلكه مصر من إمكانيات وموارد سياحية تقدر بحوالى ثلث أثار العالم، وأجمل الشواطئ والأماكن الأثرية، والتى يمكن أن تخلق المزيد من القيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد القومى، وما ترتب علي تلك السياسة من انعكاسات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ساهمت فى الحد من نجاحها، بالإضافة إلى الأزمات المختلفة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى بالآونة الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن بحث هذه المشكلة البحثية يتم فى ظل مجموعة من الحدود على النحو التالى.

حدود البحث: تتعلق ***الموضوعية منها*** بالاقتصار على تحليل أثر سياسة تخفيض سعر الصرف على تنمية القطاع السياحى من حيث حجم الاستثمارات الموجهة إليه وعدد المنشآت السياحية وعدد الليالى السياحية وحجم الدخل المتحقق وكمية العمالة المستوعبة داخل القطاع، ثم تتعلق ***الحدود الزمنية*** بتناول الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٤ نظراً لما شهده الاقتصاد المصرى من تغيرات وأحداث هامة داخلية وخارجية أثرت تأثيراً كبيراً فى اتجاه متغيرات البحث بداية من الاصلاح الاقتصادى منذ بداية تسعينات القرن الماضى ثم أحداث الأقصر والطائرة الروسية والأزمة المالية العالمية وثورتى ١١ يناير و٣٠يونيو وتخفيض سعر الصرف عدة مرات أخرها فبراير ٢٠٢٤ ، وتتعلق الحدود المكانية بتركيز تلك الظاهرة بنطاق الاقتصاد المصرى ومستويات الأداء الاقتصادى به.

أهداف البحث: بناءً على ما سبق يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف** تتلخص فيما يلى:١- تحليل مؤشرات أداء القطاع السياحى وتطوره وأهم معوقات أدائه فى مصر خلال فترة الدارسة. ٢- دراسة تطور سياسة أسعار الصرف فى الاقتصاد المصرى خلال فتره الدراسة. ٣- تحليل كيفية تأثير تقلبات أسعار الصرف على تنشيط وتنمية القطاع السياحى فى مصر.

فرضية البحث: يتم تحقيق الأهداف سابقة الذكر فى ظل افتراض أساسى يقوم عليه البحث ألا وهو: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب سعر الصرف وتنمية القطاع السياحى فى مصر مقاساً بمجموعة من المتغيرات مثل الإيرادات السياحية، عدد الليالى السياحية، أعداد الوافدين، نسب الإشغال الفندق، حجم الاستثمارات السياحية، حجم العمالة خلال فترة الدراسة والتى تمتد من ١٩٩٠ - ٢٠٢٤.

منهجيه البحث: لإثبات مدى صحة فرضية البحث يتبنى البحث منهجيه تحليل الظواهر الاقتصادية والقائمة على استخدام ***المنهج الوصفى التحليلى***، فى تجميع المراجع والبيانات الخاصة بالجانب النظرى للبحث من المصادر الأصلية المختلفة، وتحليلها تحليلاً يتفق مع النظرية الاقتصادية، ثم استخدام **التحليل الكمى:** باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة لبرامج EViews ومنهجية نموذج ARDL، لتحليل العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، من خلال اختبار مدى استقراريه السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج الأجل الطويل، لاختبار مدى صحة فرضية البحث للوصول وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة فى مشكلة البحث واتجاه العلاقات المختلفة بينها.

هيكل البحث: يتناول البحث ثلاثة محاور أساسية بالإضافة إلى المقدمة المنهجية والخاتمة على النحو التالى:-

المحور الأول : الدراسات السابقة

المحور الثانى: الإطار النظرى للبحث

المحور الثالث: الإطار التطبيقى للبحث

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

المحور الأول: الدراسات السابقة

تُساهم الدراسات السابقة فى تقديم رؤية واضحة لاتجاهات البحث العلمى فى مجال الدراسة عربياً وأجنبياً، وتحديد أهم المتغيرات التى شملتها تلك الدراسات والتى تمثل التراث الأدبى للبحث. وفيما يلى عرضاً لأهم الدراسات التى تناولت موضوع الدراسة على النحو التالى:-

- دراسة **(أحمد محمد حسين ٢٠٢٤)** ، بعنوان " محددات ميزان السياحة فى مصر" والتى هدفت إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة فى ميزان السياحة فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ٢٠٢٢، واعتمدت على منهجية التكامل المشترك بنموذج NARDL. وأشارت النتائج إلى أن ميزان السياحة فى مصر يرتبط بعلاقة طردية بسعر الصرف الحقيقى الفعال، ونصيب الفرد من الدخل فى الدول الأوروبية فى الأجلين القصير والطويل، وعلاقة سلبية بمتوسط دخل الفرد فى مصر، وبقرار تحرير سعر الصرف فى مصر عام ٢٠١٦ فى الأجل القصير.

- دراسة **(محمدعلى ٢٠٢٢)** ، " محددات الطلب الأوروبى على السياحة فى مصر"

هدفت الدراسة إلى تقدير المعلمات الحرجة لمحددات الطلب الأوروبى على السياحة فى مصر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المدمجة السنوية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦). وتم استخدام نموذج اختبار جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية المدمجة واختبار التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية المدمجة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة فى الأجل الطويل بين الطلب السياحى الأوروبى كمتغير تابع وكل من نصيب الفرد من الدخل الحقيقى لدول المنشأ، والأسعار النسبية بين مصر والدول الأوروبية، وأسعار الدولة المنافسة وهى تونس، وتأثير أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتأثير حادث سقوط الطائرة الروسية فى حين لم تثبت معنوية تأثير حادث الأقصر الإرهابي فى عام ١٩٩٧ فى الأجل الطويل.

- دراسة (**Chi & Junwook 2020**)، "The Impact of Third Country Exchange Rate Risk on International Air Travel Flows: The Case of Korean outbound Tourism Demand"

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثار قصيرة وطويلة المدى للدخل الحقيقى، والسكان، وسعر الصرف، وتقلب أسعار الصرف على التدفقات السياحية من كوريا الجنوبية إلى اليابان، والفلبين، وسنغافورة، وتايوان، والولايات المتحدة الأمريكية لتحليل تأثيرات عوامل مخاطر سعر الصرف فى بلد ثالث. وأظهرت النتائج على المدى الطويل أن نمو الدخل فى كوريا الجنوبية يؤدى إلى زيادة عدد السياح الكوريين المتجهين إلى الخارج، فى حين أن سعر الصرف الحقيقى ليس له تأثير يذكر على طلب السياحة الخارجية فى كوريا الجنوبية، وأن تأثيرات تقلب أسعار الصرف على الدولة الثالثة كانت كبيرة بالنسبة للوجهات السياحية المختارة وأن السياح الكوريين المتجهين إلى الخارج أقل استجابة لمخاطر سعر الصرف فى الدولة الثالثة على المدى القصير.

- دراسة (**Tshidzumba & ohadunjoye& chaka 2022**)،

"Impact of Exchange Rate Regime on International Tourist's Inflow in south Africa"

والتي هدفت إلى دراسة تأثير نظام سعر الصرف على تدفق السياح الدوليين إلى جنوب إفريقيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٠، وأظهرت النتائج أن نظام سعر الصرف العائم الحالى يدعم تدفق السياح الدوليين إلى جنوب أفريقيا فى العلاقة قصيرة الأجل بمقدار ٦١%، ولكن تأثيره الكبير كمحرك رئيسى لتدفق السياح فى الأجل الطويل لم يظهر بعد فى جنوب إفريقيا،. وهذا يعنى وجود ارتباط عكسي بين سياسة سعر الصرف فى جنوب أفريقيا و وعدد السائحين الدوليين الوافدين إليها.

- دراسة (**رانيا محمد ٢٠٢١**) ، بعنوان " الاستثمارات السياحية ومساهمتها فى الدخل القومى لمصر"

وهدفت إلى قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية فى مصر(١٩٨٠-٢٠١٦)، من خلال استعراض الوضع الراهن لقطاع السياحة فى مصر، وتحديد أهم معوقاته باستخدام المنهج الاستقرائي من خلال تحليل الجزيئات للوصول إلى حكم عام عن أداء قطاع السياحة ككل، ومن أهم النتائج أن الاستثمارات السياحية لها تأثير معنوي على المتغير التابع الناتج المحلى الاجمالى، وأن زيادة الاستثمارات السياحية تؤدى الى خلق مزيد من فرص العمل وتعمل على زيادة الدخل القومي، وأن الاستقرار الأمني يُعتبر أحد أهم محددات الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحى بصفة خاصة.

- دراسة (**Dzakiyy Hadiyan& Dedi Budiman 2021**) ، بعنوان

Interest Rate and Economic ، Inflation،"Cointegration Analysis of Tourism sector Growth in a Special Autonomy Region of Aceh Province"،Indonesia

ركزت على فحص علاقة التكامل المشترك بين الانفاق السياحى والتضخم وسعر الفائدة والنمو الاقتصادى فى منطقة الحكم الذاتى الخاصة بمقاطعة أتشيه إندونيسيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩، وتم استخدام اختبار يوهانسن للتكامل المشترك الذى يُظهر العلاقة طويلة الأجل، واختبار سببية جرانجر لتقييم الاتجاه السببى بين النمو الاقتصادى والإنفاق السياحى ومعدل الفائدة والتضخم. وأظهرت النتائج أنه فى المدى القصير يرتبط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بشكل سلبى بسعر الفائدة ومن ثم يؤثر على اتجاه الانفاق السياحى، كما يؤثر التضخم سلباً على الانفاق السياحى فى أتشيه أي التضخم يقلل من الاستثمار فى قطاع السياحة.

- دراسة: **المركز المصرى للدراسات الإقتصادية٢٠٢٠** ، بعنوان " أثار كوفيد ١٩ على الاقتصاد المصرى لقطاع السياحة "

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر جائحة فيروس كورونا على قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة، وتقييم البيانات المنشورة وأوجه التغير على أرض الواقع ومدى اتساقها مع الاتجاهات والتوقعات السابقة فى دراسات المركز وغيرها من عدمه وأسباب ذلك، ومعرفة التوقعات

المستقبلية للفترة القادمة. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض الإيرادات السياحية فى النصف الأول (يناير- يونيو) من عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٥% مقارنة بالفترة المناظرة عام ٢٠١٩، وتدهورت الإيرادات السياحية فى الربع الثانى (أبريل-يونيو) من ٢٠٢٠ حيث انخفضت بنحو ٨٧%مقارنة بالربع السابق من نفس العام، وبنحو ٩٠% مقارنة بالربع المناظر له عام٢٠١٩، وأرجعت الدراسة هذا التراجع لأحداث أزمة كوفيد -١٩ وما تبعها من إغلاق فى جميع دول العالم، وعممت النتائج فيما يخص تأثير الأزمات الاقتصادية على القطاعات الحيوية من الاقتصاد القومى بشكل عام.

- دراسة **(نشوى محمد وفاروق فتحى ٢٠١٩)** ، " العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادى بالتطبيق على الاقتصاد المصرى " و التى تناولت تحديد تلك العلاقة فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٧ باستخدام نماذج الانحدار الذاتى (VAR) بالإضافة إلى اختبار جذر الوحدة واختبار السببية لجرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات السياحية بفترة إبطاء واحدة والنمو الاقتصادى، وكذلك هناك علاقة طردية بين سعر الصرف بفترة إبطاء واحدة والنمو الاقتصادى فى مصر، وتوصلت أيضا إلى أن التنمية السياحية مسبب للنمو الاقتصادى فى مصر.

- دراسة **(Sara EL Nagy & Mohamed Anter 2018):**

"The Effect of the Egyptian Pound Exchange Rate Change on the International Tourist Demand to Egypt"

وهدفت إلى قياس تأثير تغير سعر صرف الجنيه المصرى على الطلب السياحى الدولى لمصر من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧، ولهذا الغرض أجريت أبحاث ميدانية باستخدام استبيانات لعينة من السياح الدوليين، ومقابلات مع خبراء السياحة والاقتصاد. وأشارت النتائج إلى أن هناك بعض الدول تتأثر بتغير سعر صرف الجنيه المصرى وأخرى لا تتأثر به، ووجد أن أكثر الدول حساسية للتغيرات فى سعر صرف الجنيه المصرى هى روسيا والصين والهند فى المقابل تعتبر

الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الدول الأقل حساسية لتغيرات سعر صرف الجنيه المصرى، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين الطلب السياحى الدولى لمصر وتغير سعر الصرف.

- دراسة **(Seyed Alireza 2018)**:

"The (un) Sticky Role of Exchange and Inflation Rate in Tourism Development: insight from the Low and High Political Risk Destinations"

وتناولت دور المخاطر السياسية وسعر الصرف ومعدل التضخم فى عدد السياح الوافدين خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٧، واستخدمت الدراسة نهجين(OLS) المجمعة، (SYS-GMM) كما تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من ثبات المتغيرات، وتم استخدام اختبار جوهانسن. وأوضحت النتائج أن التحسن فى الاستقرار السياسي يؤدى الى زيادة التدفقات السياحية الوافدة، ويؤثر التضخم سلباً على عدد السياح الوافدين بالنسبة لكل من البلدان ذات المخاطر السياسية المنخفضة، وأن تأثير سعر الصرف على السياحة الوافدة إيجابي، وأن التضخم المرتفع فى البلدان ذات المخاطر السياسية المنخفضة والعالية تؤدى إلى انخفاض عدد السياح الوافدين إليها.

- دراسة (**George Agiomirgianakis 2015**):

"Effects of Exchange Rate Volatility on Tourist Flows Into Iceland"

هدفت إلى دراسة تأثير تقلب سعر الصرف على السياح الوافدين على المدى القصير والطويل إلى ايسلندا خلال الفترة من الربع الاول من عام ١٩٩٠ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٤، وتم استخدام التكامل المشترك باستخدام الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك. وأوضحت الدراسة أن الناتج المحلى الإجمالى للدول الزائرة ذو تأثير إيجابى على التدفقات السياحية إلى ايسلندا، وأن مستويات الأسعار النسبية بين الدول وايسلندا لها تأثير

سلبى على التدفقات السياحية، وأن تقلب سعر الصرف هو عامل مساهم فى التأثير على عدد السياح الوافدين إلى أيسلندا.

- دراسة: **زينب توفيق السيد ٢٠١٤** ، " تقييم أثر النشاط السياحى فى النمو الاقتصادى فى مصر"

والتى اهتمت بعرض وتحليل ثم تقييم أثر النشاط السياحى على معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى، كمؤشر للنمو الاقتصادي، باستخدام أسلوب الانحدار الخطى المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات السياحية والناتج المحلى الإجمالى، وأيضاً وجود علاقة طردية بين نمو القطاع السياحى وزيادة فرص العمل وأن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ودرجة الانفتاح على العالم الخارجى.

- دراسة: **نهلة عبد الوهاب ٢٠١٤** ، " أثر السياسات الاقتصادية الحكومية على صناعة السياحة فى مصر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على صناعة السياحة فى مصر وفحص العلاقة المركبة بين العوامل المستقلة والعوامل التابعة، ومدى تأثير ذلك على السياحة المحلية والوافدة إلى مصر، واستخدمت معامل الارتباط المركب ومعامل التحديد. وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف وسعر الفائدة وتدفق رأس المال والاستثمارات احتلت دور هام فى تحديد أعداد السائحين الوافدين إلى مصر.

التعليق على الدراسات السابقة: أكدت الدراسات السابقة وجود علاقة بين تغيرات أسعار الصرف والعديد من المتغيرات الاقتصادية فى قطاع السياحة فى العديد من التجارب الدولية مثل معدلات النمو الاقتصادى وأعداد الوافدين والإيرادات السياحية اتفاقاً مع دراسة (Tshidzumba2022، Ashfaq&Hussein2018 ، Abba ، George2015 ، Abubakar2016).

وإن اختلف الأمر بالنسبة للاقتصاد المصرى حيث ركزت معظم الدراسات التى تناولت السياحة فى الاقتصاد المصرى على العلاقة بين أسعار الصرف والدخل السياحى مثل (نشوى محمد ٢٠١٩، نهلة عبد الوهاب ٢٠١٤، أحمد رشاد ٢٠٠٨). وهناك دراسات أظهرت اختلاف تأثير تغير سعر الصرف على الطلب السياحى الدولى من وفقا للظروف المحيطة، وبعضها أكد أن تأثيرات أسعار الصرف ليس لها تأثير يُذكر على طلب السياحة الخارجية مثل (المركز المصري للدراسات الاقتصادية ٢٠٢٠، غادة محمد ٢٠١٧، سعد سمير ٢٠١٥، Chi&Junwook2020).

الفجوة البحثية: من العرض السابق للدراسات السابقة وُجدت فى معظمها تركز على علاقة سعر الصرف بالإيرادات السياحية والنمو الاقتصادى، ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة فى كونه يتناول تحليل أثر التخفيض المتوالى لسعر صرف الجنيه المصرى على تنمية القطاع السياحى بجميع محدداته، باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية المدرة للنقد الأجنبى (صادرات الخدمات السياحية) والمؤثرة على ميزان المدفوعات، والمستوعبة للعمالة وذلك من خلال تأثيره على مجموعة من العوامل المحددة لتنمية القطاع السياحى بالكامل وهى (حجم الإيرادات السياحية، عدد الليالى السياحية، أعداد الوافدين، نسب الإشغال الفندق، حجم الاستثمارات السياحية، حجم العمالة بالقطاع)، خلال فترة الدراسة، والتى عمدت فيها الحكومة المصرية إلى تخفيض سعر الصرف عدة مرات وبنسبة غير مسبوقة كما حدث فى نوفمبر ٢٠١٦ وفبراير ٢٠٢٤، بهدف تشجيع الجذب السياحى إلى مصر وتنمية قطاع السياحة ليكون قاطرة للنمو الاقتصادي فى مصر، لنصل إلى مدى جدوى هذه السياسة ومعوقات نجاحها بالقطاع السياحى فى مصر. وهذا ما سوف يتناوله البحث.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

يهتم هذا المحور بتقديم خلفية نظرية عن المتغيرات الرئيسية للبحث وهى سعر الصرف والقطاع السياحى فى مصر والمفاهيم الخاصة بكل منها، وأهم العوامل المحددة لكل منها، وتطوراتها داخل الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة، ثم تفسير العلاقة النظرية بينهما تمهيدا لتحليلها من خلال البيانات الواقعية بالمحور الثالث. وعلى ذلك يشمل الاطار النظرى للبحث النقاط الأتية:

أولاً- الإطار النظرى لسعر الصرف ويشمل: المفهوم والأنواع، والأنظمة المختلفة، والعوامل المحددة له، والأثار الاقتصادية المترتبة عليه).

ثانياً- تطور سعر الصرف فى مصر خلال فترة الدراسة.

ثالثاً- الإطار النظرى لقطاع السياحة فى مصر ويشمل المفهوم والأنواع والخصائص، والأهمية الاقتصادية.

رابعاً- تحليل السوق السياحى فى مصر .

خامساً- تخفيض سعر الصرف وقطاع السياحة فى مصر.

ويتم تناول تلك النقاط على النحو التالى:

أولاً: <u>الإطار النظرى لسعر الصرف:</u>

يُعتبر سعر الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التى تعبر عن قوة وجودة أداء الاقتصاد القومي، لذا تسعى الدول المختلفة لوضع سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملتها فى مقابل العملات الأخرى، لما فى ذلك من أثر على استقرار نظام المدفوعات الدولى، وحفاظاً على توازنها الخارجى وتحسين ميزان المدفوعات الخاص بها، وتحسين معدلات التبادل الدولى لها، ورفع مستوى تنافسية اقتصادها فى الأسواق الدولية، ولذا فإن استقرار سعر صرف دولة ما يُعتبر مؤشراً هاماً لمدى قوة واستقرار اقتصادها. وفيما يلى نقدم إطاراً نظرياً لماهية سعر الصرف من حيث مفهومه وأنواعه وأهميته ومحدداته فى الاقتصاد القومى:

١- **مفهوم سعر الصرف:** يشير مفهوم سعر الصرف إلى قيمة ما تساويه وحدة النقد المحلى من نقد أجنبى أو العكس، ويمكن أن نُطلق عليه القيمة الخارجية للعملة المحلية. أى أن سعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من عملتين مختلفتين. **(بسيوني و معن، ٢٠٢٠، ص٧)**، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عدد الوحدات من عملة معينة التى يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، أى أنه عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو العكس.

٢- **أنواع سعر الصرف:** هناك أنواع عديدة لسعر الصرف تناولتها النظريات والأدبيات الاقتصادية مثل:

سعر الصرف الأسمى: والذى يشير إلى عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، أو العكس، ويمثل السعر الجاري للعملة والذى لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للوحدة من السلع والخدمات. ويُلاحظ أن سعر الصرف الأسمى بهذا المفهوم يُعد غير قادر على قياس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة للتطورات والتغيرات التى تطرأ فى المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة الأسمية.

سعر الصرف الحقيقى: والذى يشير إلى النسبة بين مستويات الأسعار العالمية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية وأسعارها المحلية، وذلك وفق عملة مشتركة للقياس. ويُعبر عنه بعدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أو العكس، ويهتم هذا السعر بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي لدولة ما، أى السعر الذى يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، لذلك يُعتبر سعر الصرف الحقيقى مؤشراً جيداً لقياس القدرة التنافسية لعملة ما فى الأسواق الدولية.**(Kesriyeli، 1997، p1-2).**

سعر الصرف الفعال: ويشير إلى متوسط التغير فى سعر صرف العملة بالمقارنة بعملات أخرى خلال فترة زمنية معينة، ويتم تحديده اعتماداً على سلة عملات لأكبر الشركاء التجاريين فى التجارة الدولية، ومؤشر سعر الصرف الفعال يساوى متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو بذلك يشير إلى مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.**(p2 ، Afari،2004).**

سعر الصرف الفورى والأجل: يُقصد بسعر الصرف الفورى هو ذلك السعر المذكور فى فواتير الشراء أو السعر الجارى وقت إتمام الصفقات الدولية، أما سعر الصرف الآجل يشير إلى السعر فى السوق الدولية بعد فترة زمنية محددة من بداية الصفقة ولمدة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة، اعتماداً على فروق أسعار الفائدة بين العملتين فى السوق الدولية. وتنشأ مخاطر الخسارة نتيجة لفروق الأسعار الفورية والآجلة مما يؤدى إلى ظهور سعر الصرف الآني أو المتقاطع والذى يتم بإدخال عملة ثالثة لتكوين احتياطي للتغطية لعلاج ما قد يظهر من فجوات عند إتمام الصفقة هذا بافتراض عدم وجود تكلفة لتلك الصفقات.**(بسيوني و معن ،٢٠٢٠، ص٨)**.

٣- **وظائف سعر الصرف:** يلعب سعر الصرف دوراً هاماً للتأثير فى مختلف المتغيرات والقرارات الاقتصادية، وله مجموعة من الوظائف منها:-

الوظيفة القياسية: يُعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وبالتالى يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية. ***الوظيفة التطويرية***: حيث يُستخدم سعر الصرف فى تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، من خلال دوره فى تشجيع تلك الصادرات، ومن ثم يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعى والتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية.

الوظيفة التوزيعية: فترجع لدوره فى إعادة توزيع الدخل القومى العالمى والثروات القومية بين الدول المختلفة من خلال التجارة الدولية. **(موسى،٢٠١٧، ص٥٠٦).**

٤- **أنظمة سعر الصرف المختلفة:** شهد نظام سعر الصرف عدة تطورات هامة شكلت كل منها مرحلة تاريخية خاصة في تاريخ نظام النقد العالمى على النحو التالى:

- ***نظام قاعدة الذهب:*** والذى تزعمته إنجلترا قبل نشأة الحرب العالمية الأولى باعتبارها صاحبة أكبر مستعمرات وأكبر تجارة دولية، ويتضمن ربط عملتها المحلية الجنيه الإسترليني بوزن معين من الذهب، واشترطت تسوية المدفوعات الدولية بالإسترليني أو بالذهب، وسُمى هذا النظام

بنظام الصرف الثابت ، نظرا لثبات العلاقة بين العملات المختلفة ووزنها الذهبى المقابل والذى يضمن استقرار نظام المدفوعات الدولي في ظل توافر الشروط اللازمة لضمان فاعليته وضمان حرية دخول وخروج الذهب.**(محمد، ٢٠١٨، ص٥٥)**، واستمر العمل بنظام قاعدة الذهب حتى خرجت عنه إنجلترا عام ١٩٢٠ وأعلنت انهيار قاعدة الذهب، إثر مطالبتها بتخفيض قيمة عملتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وتحول الرصيد الأكبر للاحتياطيات الدولية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتى كانت المستفيد الأساسى من ظروف الحرب العالمية. ثم ظهرت ثلاث تطورات لهذا النظام: **أولها *نظام السبائك الذهبية القابلة للتحويل*** إلى العملات المربوطة بالذهب، **وثانيها: *نظام الصرف بالذهب***: وهو الربط غير المباشر بالذهب من خلال عملة محورية، والذى أُطلق عليه **نظام القواعد النقدية** (قاعدة الدولار- قاعدة الإسترليني- قاعدة حقوق السحب الخاصة). ثم عودا جديدا لنظام الصرف الثابت وقاعدة الذهب مع اتفاقية بريتون وودز وإنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥، ويتضمن ربط العملة المحلية للبلد العضو بوزن معين من الذهب ثم تقييم باقي العملات الأخرى في مقابل بعضها بناء على هذا الوزن الثابت، وتتم تسوية المدفوعات الدولية وفقا لهذا الوزن، حتى أعلن نيكسون تخلى الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً عن ربط عملتها بالدولار عام ١٩٧٣ لتنهار قاعدة الذهب مجدداً وتظهر أنظمة أخرى تقود النظام النقدي العالمي عبر الزمن بين التقييد والتعويم، ثم ظهرت **الاتحاد النقدي الموحد**: وهو أن يكون البلد عضواً في اتحاد نقدى يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة وتتخلى كل بلد عن سيطرتها على عملتها المحلية ويتم التعامل بالعملة الموحدة لجميع دول الاتحاد كما فى الاتحاد الأوروبى وعملة اليورو الموحدة .

ثم ظهر النظام الورقي الإلزامي، وأُعطيت لكل دولة حريتها فى تحديد سعر صرف عملتها، فى مقابل العملات الأجنبية بناءً على أوضاعها الداخلية وأوضاع ميزان مدفوعاتها، وبدأت معه حرية كل دولة فى التعويم أو التقييد وفقا لظروفها وسادت فترة من الفوضى النقدية حتى استطاع صندوق النقد الدولى أن يضع شروطاً لتحديد أسعار الصرف خاصة للدول النامية

التى تتصف موازين مدفوعاتها بالعجز المتزايد. وهنا يجب أن نشير إلى مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التى يمكن أن تؤثر فى تحديد سعر الصرف المتبع فى دولة كما يلى:

العوامل المحددة لسعر الصرف: مثل **أوضاع ميزان المدفوعات** ونوعية العجز أو الفائض المتحقق ومدى استمرارية كل منهما ونسبته الى الناتج المحلى الإجمالى للدولة، ونسبة تغطية الصادرات للواردات، ومعدلات النمو الاقتصادى محليا وعالميا، واتجاهات السياسة النقدية، ونظم الحماية الجمركية المتبعة، واختلاف معدلات التضخم بين الدول شركاء التجارة الدولية، وفروق أسعار الفائدة الحقيقية عالميا ومحليا، ودرجة التدخل الحكومى فى سوق الصرف ، وغيرها من العوامل. ولا شك أن الوزن النسبى لتأثير كل عامل من تلك العوامل فى تحديد سعر صرف عملة بلد ما يختلف من دولة إلى أخرى، بل ومن فترة إلى أخرى داخل نفس البلد وفقا للظروف الداخلية والمتغيرات الخارجية، والتى يتحدد معها كيفية تفعيل سياسة سعر الصرف فى الاقتصاد القومى بين تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية أو زيادتها. (**بسيوني و معن ٢٠٢٠، ص٧).** وتجدر الإشارة إلى الطبيعة الخاصة ل**سوق الصرف الأجنبى** حيث يتم تحديد سعر صرف العملات المختلفة والكميات المتداولة منها عند تفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملات، كما أنه غير محدد بإطار جغرافى، ويعتمد على شبكة اتصالات واسعة وسريعة من خلال أجهزة الهاتف والتلكس والتلغراف والحاسبات الإلكترونية وفقا للتطورات التكنولوجية وتطبيقاتها، وهو سوق حر تتعدد فيه الأسعار وفقاً للتفاعل الحر بين البائعين والمشترين للعملات، وقد يكون مقيداً بسياسات التدخل الحكومى الهادفة إلى التثبيت الكلى أو الجزئي لأسعار الصرف. وتتم عمليات التبادل فى أسواق الصرف الأجنبى وفقا لترتيبات منظمة ويعتبر سوق الصرف الأكبر والأكثر سيولة من بين الأسواق المالية فى العالم. **Mancini, (Ranaldo,2014, p12).**

- **وظائف سوق الصرف الأجنبى:** و تتلخص فى:

- **تحويل القدرة الشرائية:** حيث يسمح سوق الصرف بتحويل القدرة الشرائية من دولة إلى أخرى لتسوية المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية أو المالية من خلال استخدام آليات الدفع والتحويل المتاحة وفقاً لتطورات التكنولوجيا المختلفة وتطبيقاتها.

- **تحديد أسعار صرف التوازنية للعملات المختلفة:** وذلك بتحديد السعر التوازنى للعملات المختلفة من خلال مقابلة العرض والطلب، وأن معظم العملات تُسعر مقابل الدولار الأمريكى.

- **توفير الائتمان اللازم للتجارة الدولية:** يقدم سوق الصرف ائتمان قصير الأجل للمستوردين وذلك لتسهيل التدفق السلس للسلع والخدمات من بلد إلى أخر، ويمكن للمستورد استخدام الائتمان لتمويل المشتريات الأجنبية ويتم ذلك من خلال أسواق الصرف الآجلة أو الفورية.

- **توفير تقنيات التحوط والتغطية:** أى تقديم تسهيلات للمتعاملين بالأسواق الدولية سواء المصدرين أو المستوردين، لتجنب مخاطر الصرف الأجنبى، أى تجنب مخاطر ارتفاع أو انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية، ووضع أليات لتغطية الخسائر أو الأرباح الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف وفقا لأجال الاستحقاق، وهناك العديد من التقنيات الضرورية لإدارة هذا الخطر كالخيارات الآجلة وعقود المبادلة، والعقود المستقبلية والعقود الآجلة، وعقود التأمين.**(عبد الوهاب، ٢٠١٦، ص٤٣).**

٢- تطور سعر الصرف في الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٤

لعبت التحولات الاقتصادية والسياسية التى مر بها الاقتصاد المصرى دوراً هاماً فى التأثير على سعر صرف الجنيه المصرى، حيث تعددت المراحل التى مر بها سعر الصرف فى مصر، مع تغير الظروف والأحداث الداخلية والخارجية، ويمكن إجمالى مراحل تطور سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى على النحو التالى:

أ- مرحلة الإصلاح الاقتصادى والتثبيت والتكيف الهيكلى فى الفترة من(١٩٩٠-١٩٩٧): حيث تبنت مصر برنامجاً للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى، بدأ أولى خطوات تنفيذه فى مطلع عام ١٩٩١م حيث تضمن البرنامج تحرير سعر الفائدة، وإجراء تعديلات جوهرية فى سوق الصرف الأجنبى، والاعتماد على سياسة أذون الخزانة لتمويل عجز

الموازنة العامة للدولة بموارد حقيقية. وبذلت السلطة النقدية جهداً فى الحفاظ على استقرار سعر الصرف خلال تلك الفترة عند حوالى ٣,٤ جنيهاً مصرياً للدولار خلال الفترة من (١٩٩١-١٩٩٧) مما أدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للجنيه مقابل عملات الاتحاد الأوربي واليابان وهم الشركاء التجاريين، وتدهور القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الخارج وانخفاض أسعار الواردات نسبياً، ولكن هذا الاتجاه التصاعدي لم يستمر طويلا بسبب الصدمات الداخلية والخارجية التى واجهها الاقتصاد المصرى فى أواخر عام ١٩٩٧ مثل حادث الأقصر والتى أدى لتراجع السياحة والإيرادات السياحية بالعملة الأجنبية، والأزمة المالية للنمور الآسيوية وانخفاض أسعار البترول فى الأسواق الدولية، هذه الصدمات كان لها أبلغ الأثر فى التأثير السلبى على تدفق النقد الأجنبى إلى مصر، وزيادة حدة فجوة الموارد الخارجية وزيادة العجز الكلى فى ميزان المدفوعات والذى وصلت نسبته لأكثر من ٢٠% فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك الفترة وأصبحت مصر تعانى من أزمة السيولة والركود نتيجة للعديد من الصدمات الداخلية والخارجية.**(تاج الدين، ٢٠٢٢، ص٥٠)**.

ب- مرحلة الركود التضخمى فى الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٢): ساهمت الظروف والأزمات التى شهدتها مصر بالفترة السابقة إلى الدخول فيما يُعرف بأزمة السيولة والركود، والتى خلقت ضغوطاً جديدة على القيمة الخارجية للجنيه المصرى فى مقابل العملات الأخرى، وظهرت ممارسات خاطئة فى سوق الصرف الأجنبى انتهت بوجود السوق الموازية وانتشار ممارسات السوق السوداء، والتى كان لها تأثير سلبي واضح أدى إلى ارتفاع أسعار الدولار فى مقابل الجنيه المصرى وحجب الدولارات عن القنوات الرسمية، وانتشار المضاربة فى الدولار، وانتشار ظاهرة الدولرة بعيدا عن القنوات الرسمية مما ساهم فى ظهور أزمة النقد الأجنبى وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج نتيجة لارتفاع أسعاره فى السوق السوداء، الأمر الذى ساعد على تدهور أوضاع ميزان المدفوعات، وبالتالى وصل سعر صرف الجنيه أمام الدولار من ٣,٨ ج/$ عام ٢٠٠١ إلى ٤,٥ ج/$ عام ٢٠٠٢ أى ارتفع بنسبة ١٨% فى المتوسط. ومن أهم الأسباب التى أدت

إلى تراجع الجنيه المصرى أمام الدولار هى انخفاض الموارد من النقد الأجنبى حيث تراجعت حصيلة الصادرات وزيادة قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج، خاصة الواردات من دول شرق آسيا نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار العملات الآسيوية بعد الأزمة المالية فى ١٩٩٨، تراجع عوائد البترول نتيجة انخفاض أسعار البترول العالمية، تراجع الإيرادات السياحية نتيجة حادث الأقصر الإرهابي عام ١٩٩٧، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، والأداء غير السليم لشركات الصرافة مما تسبب فى رفع سعر الصرف نتيجة القيام بعمليات البيع والشراء بأسعار تختلف عن الأسعار المعلنة. أدت تلك العوامل فى النهاية إلى انخفاض رصيد الاحتياطى الدولى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى إلى ١٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٢٠,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ **(مندور، ٢٠١٨، ص٧٨)**.

ج- مرحلة التعويم الحر لسعر الصرف خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٠): تعرض سعر صرف الجنيه المصرى فى مقابل الدولار للتذبذب فى عام ٢٠٠٢م، وفى ظل هذا التدهور فى قيمة الجنيه أعلن البنك المركزى اعتماد نظام التعويم الحر فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣م وانخفض سعر الصرف الجنيه مقابل الدولار بنسبة ٢٠% ليصل إلى ٥,٤ جنيه للدولار الواحد، واستمر اتجاه التخفيض حتى نهاية ٢٠٠٤ نتيجة تدهور معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية وانخفاض العائدات السياحية ليستقر سعر الصرف عند ٦,٣ جنيه للدولار، وأدى ذلك إلى حدوث موجة تضخمية كبيرة بالاقتصاد المصرى أنذاك، نتيجة الاعتماد على استيراد أكثر من ٥٠% من السلع الغذائية والسلع الأساسية، وتبع ذلك ارتفاع عجز الميزان التجارى إلى ٩,٩% من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالأعوام السابقة له، كما زادت نسبة الإنفاق على الواردات لتصل إلى ٢٣,٢% من الناتج المحلى الإجمالى، وفى عام ٢٠٠٥ تبنى البنك المركزي المصري سياسات نقدية تقيدية واعتمد استهداف التضخم، وارتفعت قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار من ٦,٤ جنيه /دولار إلى ٥,٨ جنيه/دولار حتى نهاية ٢٠١٠، وتزايد رصيد الاحتياطيات الدولية حتى وصل رصيدها إلى ٣٣,٦ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٠م. **(البدرى، ٢٠٢٠، ص ١٨)**.

د- مرحلة الثورة المصرية وتداعياتها الاقتصادية خلال الفترة من(٢٠١١-٢٠١٦): ساعدت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى إشاعة حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصاحب ذلك تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والإيرادات السياحية، وتزايد العجز فى الميزان التجارى، حيث قاوم البنك المركزى بتخفيض حاد فى قيمة الجنيه مقابل الدولار والذى انخفضت من ٥,٨ جنيه للدولار عام ٢٠١١م إلى ٦,٦ جنيه للدولار عام ٢٠١٢م، ترتب عليه انخفاض كبير فى احتياطات النقد الأجنبى، حيث خسرت مصر ٢١ مليار دولار حتى ديسمبر ٢٠١٢م، وفى نهاية ٢٠١٤ ارتفع سعر الصرف الحقيقى بنسبة ١٨% بسبب ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو، وعلاوة على ذلك قرر البنك المركزى فى ١٤ مارس ٢٠١٦م انتهاج سياسة تقيديه للسيطرة على كميات النقد الأجنبى بالجهاز المصرفى ووضع قيود على الصرف من الحسابات الخاصة ووقف إصدار الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية للمستوردين، وذلك تمهيدا لتطبيق سياسة أكثر مرونة فى تحديد سعر الصرف تعتمد على آليات العرض والطلب بهدف التغلب على التشوهات فى سوق الصرف الأجنبى.**(البنك المركزى- التقرير السنوى ٢٠١٨)**

هـ- مرحلة تحرير سعر الصرف خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٤): هدف قرار البنك المركزى لتخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف الجنيه المصرى والذى تم فى ٤ نوفمبر ٢٠١٦ إلى إصلاح أوضاع ميزان المدفوعات وتشجيع النشاط التصديرى داخل الاقتصاد المصرى بالإضافة إلى ترشيد الواردات المصرية وتشجيع النشاط السياحى، وتوفير النقد الأجنبى لاستيراد السلع الغذائية الأساسية إلى جانب الحد من ظاهرة السوق السوداء، ودعم احتياطيات النقد الأجنبى، وتقليل ظاهرة الدولرة. وعلى ذلك تم تحرير سعر صرف الجنيه المصرى تحريراً كاملاً أمام العملات الأجنبية، ارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصرى، بعد قرار البنك المركزى المصرى تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ وتخفيضه بنسبة كبيرة لم يسبق لها مثيل بلغت

أكثر من١٤٠% ليصل سعر الصرف إلى حوالى ٢٠ جنيهاً للدولار، وقصر التعامل بالدولار على الجهاز المصرفى فقد لا غير.(**تاج الدين، ٢٠٢٢، ص٦٦**).

ثم شهد سعر الدولار قفزة كبيرة أمام الجنيه المصرى خلال عام ٢٠٢٢، مدعوماً بقيام البنك المركزى بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مرتين خلال العام لتقليل الفجوة بين سعره فى السوق الرسمية وسعر السوق السوداء، حيث بدأ سعر الدولار عام ٢٠٢٢ عند مستوى ١٥,٦٦ جنيه للبيع و ١٥,٧٥ جنيه للشراء وهو أدنى مستوى خلال العام. ثم قفز سعر الدولار فى ٢٧ أكتوبر عام ٢٠٢٢ ليسجل٢٢,٨٥جنيه بسبب قيام البنك المركزى بتخفيض سعر صرف الجنيه للمرة الثانية خلال عام ٢٠٢٢، وارتفع سعر الدولار فى ٣٠ أكتوبر عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢٤ جنيه ويختتم العام عند مستوى ٢٤,٦٨ جنيه للدولار. ومع اشتداد أزمة النقد الأجنبى وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج واشتداد أزمة الديون الخارجية وأعباء خدمتها، وتوقف الجهاز المصرفى عن دعم عمليات الاستيراد للقطاع الخاص زادت ممارسات السوق السوداء وواصل سعر الدولار ارتفاعه بها حتى تجاوز ٤٠- ٤٥ جنبة للدولار مع نهاية عام سبتمبر ٢٠٢٣ وحدده البنك المركزى عند ٣٣ جنيه للدولار مع نهاية عام ٢٠٢٣ . فى ذات الوقت قفزت السوق السوداء إلى معدلات غير مسبوقة لسعر الدولار مع مطلع ٢٠٢٤ تضافرت مع موجات حادة من التضخم وارتفاع متتالي وغير مسبوق فى أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية ومستلزمات الانتاج خاصة مع قيود الاستيراد التى فرضتها الحكومة ضمن الجهود الاصلاحية، الأمر الذى ساهم فى مواصلة ارتفاع أسعار الدولار فى السوق السوداء حتى وصلت إلى حولى ٧٠ جنيه للدولار مع نهاية الربع الأول من ٢٠٢٤، الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلى تعجيل اتفاق صندوق النقد الدولى فى الحصول على الدفعة الأولى من القرض وإصرار صندوق النقد الدولى على إجراء تخفيض جديد لقيمة الجنيه المصرى، وإعلان اتفاق صفقة رأس الحكمة لتوفير موارد من النقد الأجنبى لدعم سعر الدولار ومحاربة السوق السوداء، ووضع ترتيبات مساندة للقضاء على السوق السوداء، وتم إعلان سعر الدولار رسمياً عند ٤٨- ٥٠ جنيه للدولار فى مايو ٢٠٢٤. (**تقرير البنك المركزى ٢٠٢٢- ٢٠٢٣**) . وتحت نفس الأهداف والدعاوى سابقة الذكر

لجدوى التخفيض وأهميته فى كل مرحلة والخاصة بتنشيط الصادرات وزيادة الطلب السياحى الخارجى، والتى تُساق من الحكومة لترسم أمال عريضة بانتهاء الأزمة وبداية عهد جديد من الرخاء والازدهار لجنى ثمار التخفيض. ويبقى السؤال الهام : هل انتهى صراع تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى عند هذا الحد؟، هل وصلنا لنهاية الطريق ويتبقى جنى الثمار؟؟ حقيقة الأمر أننا لم نجنى سوى ارتفاع حاد فى معدلات التضخم الداخلية وإنهيار مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال العام الحالى والتى تفتح الطريق لتوقعات جديدة بتخفيضات جديدة لسعر صرف الجنيه المصرى.

٥- الأثار الاقتصادية المترتبة على تخفيض سعر الصرف فى مصر: يمارس سعر الصرف دورا مؤثرا على جميع المتغيرات الاقتصادية وكذلك أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة نظراً لأهمية سعر الصرف كمتغير استراتيجي وأحد أهم أدوات السياسة النقدية والتجارية ومن هذه الأثار ما يلى:

أثر سعر الصرف على الناتج المحلى الإجمالى:- إن انخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى، ووجود سعرين له فى السوق الرسمي والسوق السوداء، قد يدفع الشركات ذات المديونيات الدولارية إلى الإفلاس، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى، كذلك سيترتب على ارتفاع الفائدة بهدف الحد من الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى تراجع الاستثمارات، وانخفاض معدلات النمو والتى كانت بلغت حوالى ٦،٦% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وانخفضت لتصل إلى ٣،٨% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وأن قرار البنك المركزى بشأن تخفيض قيمة العملة المحلية لم تؤتى ثمارها نتيجة المغالاة فى قيمة الجنيه المصرى، وهذا واضح من الفروق السعرية الكبيرة بين معدل الصرف الرسمى ومعدل الصرف فى السوق السوداء، وارتفاع تكلفة إستيراد المواد الخام ومصادر الطاقة اللازمة لحركة الانتاج مما يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو، بالإضافة إلى تباطؤ النمو فى الاقتصاد العالمى والذى أثر على حركة التجارة الدولية وإيرادات قناة السويس وتدفقات الاستثمار الأجنبى.(**أبو سيف و فهمى، ٢٠٢٠، ص ١٥٤)**

٢- أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى:- تؤدى زيادة التقلبات فى سعر الصرف إلى زيادة المخاطر التى تواجه المصدرين والمستوردين، وهذه التقلبات تخفض حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبى أو إيجابي وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة فى حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التى تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس فى حالة الدول التى تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل. ففى حالة تخفيض قيمة العملة المحلية، وانتشار ممارسات السوق السوداء إلى جانب أسعار الصرف الرسمية، فإن التأثير يكون من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية نسبياً مقارنة بالأسعار الأجنبية، فيزداد الطلب الأجنبى على السلع المحلية فتزداد الصادرات ومنها الصادرات السياحية، حيث تنخفض تكلفتها النسبية فى نظر الأجانب نتيجة تخفيض سعر صرف العملة المحلية، إضافة إلى ما تمتلكه مصر من مقومات سياحية. ومن ناحية أخرى ترتفع أسعار السلع الأجنبية نسبياً فينخفض الطلب المحلى على السلع الأجنبية فتنخفض الواردات، فتكون المحصلة النهائية لذلك تخفيض حدة العجز وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات. وعلى الجانب الأخر، فإن تخفيض سعر الصرف يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج ومصادر الطاقة، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالداخل وبالتالى ارتفاع أسعار السلع النهائية وارتفاع نفقات المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد، والذى من الممكن أن ينعكس مرة أخرى على زيادة تكاليف الانتاج بالشكل الذى يمكن أن يضعف من الأثر الفعلى لتخفيض قيمة العملة، وتنخفض الميزة النسبية للصادرات المحلية، ولا يتحقق الهدف الحقيقى من سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية هو تحسين الميزان التجارى للدولة من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات وتنشيط السياحة. نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وزيادة حدة المنافسة السياحية من دول الجوار. وتؤكد بيانات البنك المركزي تطور قيمة العجز فى الميزان التجارى والذى زاد إلى ٤٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث بلغ ٣٦,٩ مليار دولار ، وتوسعه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤. بنسبة ٢٠,٩% ، ولذا

يمكن القول أن الفروق فى أسعار صرف الجنيه المصرى كان لها تأثير سلبى على الميزان التجارى، نظراً لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الأخرى التى حدت من فاعلية سياسة تخفيض سعر الصرف. (**أبو سيف و فهمى، ٢٠٢٠، ص ١٥٥**).

٣- **أثر تخفيض سعر الصرف على التضخم:** يؤدى تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج والمواد الخام والتكنولوجيا ومصادر الطاقة ،الأمر الذي يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج الداخلية ومن ثم ارتفاع أسعار السلع النهائية بالداخل، نتيجة ما يسمى بالتضخم المستورد. إضافة إلى ضغط الطلب الناتج من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ووجود فجوة بين الطلب المحلي والإنتاج المحلي الأمر الذي ينعكس في تغذية الضغوط التضخمية بشكل حلزوني ينتقل من قطاع إلى آخر حتى يعم الاقتصاد القومي بالكامل، ويؤدي ارتفاع معدلات التضخم وتطبيق بعض السياسات المالية التقيدية تزامنا مع تخفيض سعر الصرف يؤدي في النهاية إلى حلقة لا تنتهي من معدلات التضخم المتزايدة وتخلق حالة من الركود التضخمي نتيجة انخفاض مستويات الدخول الفردية وعدم قدرت الجهاز الإنتاجي على خلق الفرص عمل جديدة.(**عثمان، ٢٠٠٦، ص٨٦**).

٤- **أثر تخفيض سعر الصرف على الاستثمار الأجنبى المباشر:** إن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصرى سيشجع على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر، وإنشاء مشروعات سياحية جديدة جديدة فى مصر إلى جانب توفير المناخ الملائم للاستثمار فيه ، وخصوصاً أن المستثمر يبحث على التكلفة المنخفضة لمشروعه، لكن مع تواجد أكثر من سعر للصرف الأجنبى، فإن المستثمر الأجنبى سينتظر حتى الوصول إلى سعر الصرف الحقيقى للجنيه وهو دائماً يعتمد على توقعاته عند الدخول إلى الأسواق الجديدة، ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم داخليا وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بالداخل، وفى ذات الوقت ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية على الأموال الساخنة فى الأسواق العالمية، لتكون المحصلة النهائية هروب رؤوس الأموال القادمة الاستثمار المباشر، بل وأيضا هروب رأس المال المحلى بحثا عن معدلات

العائد المرتفعة بالخارج فتنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبى الموجهة للقطاع السياحى بشكل خاص ولجميع القطاعات بشكل عام، وذلك على الرغم من اتباع تخفيض سعر الصرف.

٥- **أثر تخفيض سعر الصرف على الدخل القومى:** تُعد السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومى لمصر، وتعتبر أحد القطاعات الاقتصادية الهامة فى مصر، والتى لعبت دوراً بارزاً فى تحسين حصيلة النقد الأجنبى سواء فى الصادرات أو فى ميزان المدفوعات، حيث تُعد القطاعات الأكثر إدراراً للنقد الأجنبى إلى جانب الدخل من قناة السويس، تحويلات المصريين العاملين بالخارج، الصادرات من البترول والغاز الطبيعى، لذلك تسعى الدولة إلى جذب أكبر عدد ممكن من السائحين وزيادة نصيبها من الطلب السياحى العالمى. بتطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف. غير أن اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الأخرى وظروف السوق العالمية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذى تحد من زيادة المنتجات التصديرية بالداخل وانتشار السوق السوداء خاصة فى سوق سعر الصرف الأجنبى بالداخل تؤثر على تحويلات العاملين بالخارج، وتلعب دوراً كبيراً فى التأثير على مصادر الدخل القومى والحد من معدلات نموه بالشكل المطلوب. ومن ناحية أخرى نجد أن حجم الطلب السياحى يتجه للزيادة نظراً لمرونة الطلب السياحى لتغيرات أسعار الصرف، حيث يمثل سعر الصرف نقطة فارقة فى جذب السائحين، فالسائح يبحث عن المقصد الذى يتماشى مع قدراته الإنفاقية، وقيمة عملته أمام عملة بلد المقصد السياحى، وبالتالى يؤثر سعر الصرف على قرار السائحين الأجانب، غير أن المنافسة السياحية العالمية من الدول الأخرى، وزيادة الحوادث بقطاع السياحة التى تخلق عدم الأمان، وتحد من فاعلية قرار التخفيض فى التأثير الإيجابى على الدخل القومى. وربما تعكس إتجاه التأثير، وتزداد حدة الأثار السلبية إذا ما أخذنا فى اعتبار تأثير المضاعف.

وجملة القول أن اعتماد الحكومة المصرية إلى إتباع سياسة تخفيض سعر صرف الجنية أمام الدولار، بشكل متتالى لم تكن ذا أثر فعال خلال فترة الدراسة، نتيجة لوجود العديد من التشوهات والاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصرى. مما أدى إلى ضعف أو نستطيع القول عدم

فاعلية تأثيرة على القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع السياحة على النحو الذى سيرد تفصيله بالجزء التالى.

ثالثاً- الإطار النظرى لقطاع السياحة فى الاقتصاد المصرى:

يُعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى، حيث تلعب دوراً بارزاً فى تحسين حصيلة الدولة من إيرادات النقد الأجنبى، وخلق فرص العمل، ويمكن الاعتماد عليه كمصدر أساسى فى دعم وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، وتحقيق قيمة مضافة حقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى كونه أحد قاطرات النمو الاقتصادى، حيث تمثل أحد مصادر التجارة غير المنظورة، لذا تسعى الحكومة المصرية إلى خلق مزيد من الجذب السياحى نظراً لما تمتلكه مصر من الإمكانيات والمقومات السياحية التى تساعد على تحقيق هذا. وللتعرف على هذا القطاع الهام نتناول النقاط الأتية:

أ- مفهوم السياحة

للتعرف على ماهية القطاع السياحى وتطوراته لابد من وضع مفهوم محدد للسياحة، حيث ظهر أول تعريف للسياحة فى الثمانينات من القرن التاسع عشر على يد العالم الألمانى جوير فرويلر (Guyer Freuler) عام ١٩٠٥، والذى أوضح أن السياحة هى ظاهرة العصر الحديث ناتجة عن حاجة الإنسان المتزايدة للراحة والاستجمام وتغيير الجو والتمتع بوقت الفراغ فى مناطق لها طبيعتها الخاصة، غير أن هذا التعريف أقتصر على الجانب الترفيهى فقط، وأهمل الجوانب الاقتصادية المترتبة على النشاط السياحى، وهو ما حاول العالم النمساوى شوليرد (Schullurd) التركيز عليه فى تعريفه للسياحة عام ١٩١٠، حيث عرف السياحة بأنها كل العمليات المتداخلة وخصوصاً العمليات الاقتصادية التى تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة. وركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادى ولكنه أهمل الجانب النفسى والثقافى للسياحة.**(حسنين، ٢٠٠٣ ، ص١٠).**

مما سبق نجد أن مفهوم السياحة يختلف باختلاف الزاوية التى يُنظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها فى تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب، و وعلى ذلك ***يتبنى البحث*** تعريف السياحة بأنها النشاط الذى يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر وربما الإقامة فى غير بيئتهم المعتادة لفترة قصيرة، أو طويلة دون الإقامة الدائمة، بهدف أساسى هو التمتع بوقت فراغهم على وجه لا يمكن تحقيقه فى بيئتهم المعتادة، مع استعدادهم لتحمل مخاطر محدودة لنشاطهم فى إطار إمكاناتهم المادية والمعنوية.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين مفهوم السياحة السابق تحديده وبين مفهوم التنمية السياحية والتى تشير إلى مجموعة التغيرات الجذرية فى قطاع السياحة التى تؤدى فى النهاية إلى زيادة متوسط دخل الفرد، ومن ثم تعتبر أحد مصادر الدخل القومى، أى أن التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، وهناك مفاهيم أخرى للتنمية السياحية من أبرزها: أنها تعظيم الدور الذى يمكن أن يلعبه النشاط السياحى فى نمو الاقتصاد القومى، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة فى التوسع العمرانى عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية فى المناطق النائية. وهناك مفهوم أخر للتنمية السياحية يتمثل فى كونها مختلف التنظيمات العامة والخاصة التى تشترك فى تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات، لخدمة احتياجات ورفاهية السياح. **(زين الدين، ٢٠١٦، ص١٢.)**

مفهوم السائح: تعددت الآراء فى الأدبيات الاقتصادية، حول تحديد مفهوم السائح ومن أبرزها تعريف يفاس تينارد (Yves Tinard) الذى اعتبر السائح كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة، أو ليلة كاملة ولا تزيد عن ٤ أشهر، بهدف المتعة، الصحة، رحلات الأعمال والتنقلات الخاصة، الرحلات الدراسية. وعرف الاتحاد الدولى للمنظمات السياحية(I.U.O.T.O) السائح بأنه أى شخص يزور دولة أو جهة أو مكان غير الأماكن التى تقع داخل محل إقامته المألوفة. ويتبنى البحث تعريف السائح بأنه أى شخص يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة

لأقل من ١٢ شهراً متصلة، وذلك لأى غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب.(**دعبس، ٢٠٠١، ص ١٤)**

الخصائص الاقتصادية للأنشطة السياحية: تتصف الأنشطة السياحية بمجموعة الخصائص تتمثل فى:

- النشاط السياحى يُعتبر صادرات غير منظورة، حيث لا تمثل سلعة مادية يمكن نقلها من مكان لأخر وإنما يأتي المستهلك بنفسه للحصول على المنتج من مكان إنتاجه.
- الترفيه السياحي لا يدر عائداً بطبيعته إلا إذا بيع فى شكل منتج سياحى، وهذا المنتج لا يمكن بيعه غالباً بدون وجود سلع وخدمات مساعدة هى التسهيلات السياحية وتتمثل هذه التسهيلات فى: مشروعات البنية الأساسية مثل شبكات الطرق ووسائل الاتصال والأمن وغيرها، ومشروعات النقل السياحى(جوى، بحرى، بري)، ومنشآت الإقامة كالفنادق والقرى السياحية.
- المنتج السياحى منتج مركب، فهو مزيج من مجموعة عناصر متعددة تسهم فى تقديم المنتج السياحى، وهذه العناصر تتكامل مع بعضها البعض وتؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى.
- النشاط السياحى يتصف بعدم الاستقرار نظراً لأنه يتأثر بالأحداث الداخلية والخارجية والتغيرات المناخية. **(الصغير، ٢٠٠٨، ص ٢٠)**.

ب- أنواع السياحة: تتعدد أنواع السياحة وفقاً لمعايير التصنيف المتبعة وفيما يلى نذكر أهمها:-

- **طبقاً للموقع الجغرافى:** يمكن تصنيف السياحة إلى ثلاثة أنواع هى: ***السياحة الداخلية***: تشمل حركة وإقامة مواطنى الدولة بالأماكن السياحية داخل حدود دولتهم، ***السياحة الخارجية***: تمثل حركة الانتقال والإقامة عبر حدود الدول المختلفة فى العالم بغرض الترفيه والاستمتاع بوقت الفراغ، ***السياحة الإقليمية***: تشمل حركة السفر والإقامة ليس بغرض العمل بين دول متجاورة وتشكل منطقة سياحية واحدة مثل إقليم أمريكا اللاتينية أو دول الشرق الأوسط أو دول شرق آسيا.

طبقاً للفترة الزمنية: هناك ***سياحة دائمة*** وهى سياحة تتم على مدار السنة كالسياحة الثقافية أو الدينية. وهناك ***سياحة موسمية*** تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

- **طبقاً للهدف من الرحلة:** توجد أنواع عديدة منها: ***السياحة الترفيهية***: وهى السفر إلى الوجهات السياحية المعروفة على مستوى العالم، ***السياحة الثقافية:*** تهدف للتعرف على الحضارات القديمة والمناطق الأثرية الهامة. بالإضافة إلى إشباع رغبة المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية، ***السياحة الرياضية***: وهى سياحة إشباع رغبات السائحين فى ممارسة رياضتهم المفضلة مثل التزحلق على الجليد وصيد السمك والغطس والتصوير تحت الماء. ***السياحة العلاجية***: السفر بهدف العلاج والاستجمام فى المنتجعات الصحية المختلفة حول العالم. ***سياحة المؤتمرات*** لإقامة وحضور المؤتمرات العلمية والتثقيفية المختلفة. وكذلك ***سياحة التسوق*** فى المراكز العالمية المشهورة والمواسم الخاصة.

- **طبقا لنوع وسيلة النقل:** هناك ***السياحة الجوية*** عن طريق الطيران، ***والسياحة البرية*** عن طريق السيارات والقطارات، ***والسياحة البحرية*** عن طريق السفن واليخوت. ***سياحة الحوافز*** لتشجيع وتحفيز العاملين فى الشركات والمؤسسات ومكافآتهم نظير أعمالهم المتميزة، ويكون ذلك بتنظيم رحلات سياحية مختلفة. **(معهد التخطيط القومى، ٢٠١٢ ص١٢).**

ج- الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحى فى مصر:

تُعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية فى هيكل الاقتصاد القومى، والتى يمكن اعتبارها قاطرة للنمو الاقتصادى، نظراً لتداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى. وتُعد أحد مصادر تدفق النقد الأجنبى إلى الداخل. كما تزداد أهمية القطاع السياحى نظراً لقدرته فى إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى، فهذه الروابط تحفز من أثر المضاعف الذى تترتب عليه فوائد اقتصادية كبيرة على الاقتصاد القومى ومنها مضاعفة الدخل القومى، بالإضافة إلى قدرته على خلق فرص عمل تساهم فى خفض حدة مشكلة البطالة، وخلق دخول جديدة تساهم فى رفع مستوى معيشة الأفراد العاملين بالقطاع

والقطاعات المرتبطة به وأسرهم. كما يساهم القطاع السياحى فى سد وتمويل فجوة الموارد الخارجية باعتباره أحد المصادر الرئيسية لجذب العملة الأجنبية، وذلك من خلال التوسع فى البرامج السياحية واستقدام السائحين من أسواق مختلفة مما يؤثر بشكل أساسى فى سد هذه الفجوة.(***مرسى والصاوى، ٢٠٢٠ ، ص٢***). ويعكس الجدول رقم (١) و الجدول رقم (٢) بعض مؤشرات أداء قطاع السياحة فى مصر وأهميته الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة على النحو التالى:

جدول رقم (١): بعض مؤشرات مساهمة قطاع السياحة فى الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢

السنوات	الإيرادات السياحية (بالمليار دولار) *	الناتج المحلى الإجمالى (بالمليار دولار) *	نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فى الناتج المحلى الإجمالى%**	إجمالى قيمة الصادرات (بالمليون دولار) *	إجمالى قيمة الواردات (بالمليون دولار) *	العجز فى الميزان التجارى *(بالمليون دولار	نسبة الإيرادات السياحية من إجمالى قيمة الصادرات% **	نسبة الإيرادات السياحية من إجمالى قيمة الواردات% **	مساهمة الإيرادات السياحية فى تغطية العجز% **
١٩٩٠	١,٩٤	٤٣,١٣	٤,٥	٣,٨٨	١١,٤٢	٧,٥٤-	٥٠	١٦,٩	٢٥,٧
١٩٩١	١,٣٥	٣٧,٣	٣,٦	٣,٦٣	١٠,٠٥	٦,٤٢-	٣٧,٢	١٣,٤	٢١
١٩٩٢	٢,٢٨	٤١,٨	٥,٥	٣,٤١	١٠,٧٢	٧,٣١-	٦٦,٩	٢١,٣	٣١,٢
١٩٩٣	١,٣٤	٤٦,٥	٢,٩	٣,٣٣	١٠,٦٤	٧,٣١-	٤٠,٢	١٢,٦	١٨,٣
١٩٩٤	١,٣٦	٥١,٨	٢,٦	٤,٩٥	١٢,٨١	٧,٨٦-	٢٧,٤	١٠,٦	١٧,٣
١٩٩٥	٢,٩٥	٦٠,١	٤,٩	٤,٦٠	١٤,١١	٩,٥١-	٦٤,١	٢٠,٩	٣١
١٩٩٦	٣,٥٨	٦٧,٦	٥,٣	٥,٣٤	١٥,٥٦	١٠,٢٢-	٦٧	٢٣	٣٥
١٩٩٧	٤,٠٥	٧٨,٤	٥,٢	٥,١٢	١٦,٨٩	١١,٧٧-	٧٩,١	٢٣,٩	٣٤,٤
١٩٩٨	٢,٩٤	٨٤,٨	٣,٥	٤,٤٤	١٧,٠١	١٢,٥٧-	٦٦,٢	١٧,٣	٢٣,٤
١٩٩٩	٤,٣٦	٩٠,٧	٤,٨	٦,٣٨	١٧,٨٦	١١,٤٨-	٦٨,٣	٢٤,٤	٣٧,٩
٢٠٠٠	٤,٦٦	٩٩,٨	٤,٧	٧,٠٧	١٦,٤٤	٩,٣٧-	٦٥,٩	٢٨,٣	٤٩,٧
٢٠٠١	٤,١٢	٩٧,٦	٤,٢	٧,١٢	١٤,٦٣	٧,٥١-	٥٧,٩	٢٨,٢	٥٤,٩

السنوات	الإيرادات السياحية (بالمليار دولار) *	الناتج المحلى الإجمالى (بالمليار دولار) *	نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فى الناتج المحلى الإجمالى%**	إجمالى قيمة الصادرات (بالمليون دولار) *	إجمالى قيمة الواردات (بالمليون دولار) *	العجز فى الميزان التجارى *(بالمليون دولار	نسبة الإيرادات السياحية من إجمالى قيمة الصادرات% **	نسبة الإيرادات السياحية من إجمالى قيمة الواردات% **	مساهمة الإيرادات السياحية فى تغطية العجز% **
٢٠٠٢	٤,١٣	٨٧,٨	٤,٧	٨,٢٠	١٤,٨٢	٦,٦٢-	٥٠,٣	٢٧,٩	٦٢,٣
٢٠٠٣	٦,٢	٨٢,٩	٤,٦	١٠,٤٥	١٨,٢٨	٧,٨٣-	٣٦,٣	٢٠,٨	٤٨,٥
٢٠٠٤	٧,٥	٧٨,٨	٦,٩	١٣,٨٣	٢٤,١٩	١٠,٣٦-	٣٩,٨	٢٢,٧	٥٣,١
٢٠٠٥	٦,٤	٨٩,٦	٧,١	١٨,٤٥	٣٠,٤٤	١١,٩٩-	٣٤,٧	٢١	٥٣,٤
٢٠٠٦	٧,٢	١٠٧,٤	٦,٧	٢٢,٠٢	٣٨,٣٠	١٦,٢٨-	٣٢,٧	١٨,٨	٤٤,٢
٢٠٠٧	٨,٢	١٣٠,٤	٦,٣	٢٩,٣٥	٥٢,٧٧	٢٣,٤٢-	٢٧,٩	١٥,٥	٣٥
٢٠٠٨	١٠,٨	١٦٢,٨	٦,٦	٢٥,١٦	٥٠,٣٤	٢٥,١٧-	٤٢,٩	٢١,٥	٤٢,٩
٢٠٠٩	١٠,٥	١٨٨,٩	٥,٦	٢٣,٨٧	٤٨,٩٩	٢٥,١٢-	٤٣,٩	٢١,٤	٤١,٨
٢٠١٠	١٢,٥	٢١٨,٨	٦,٦	٢٦,٩٩	٥٤,٠٩	٢٧,١٠-	٤٦,٣	٢٣,١	٤٦,١
٢٠١١	٨,٨	٢٣٦	٣,٧	٢٥,٠٧	٥٩,٢١	٣٤,١٣-	٣٥,١	١٤,٩	٢٥,٨
٢٠١٢	٧,٦	٢٧٩,٣	٢,٧	٢٦,٩٨	٥٧,٦٨	٣٠,٦٩-	٢٨,٢	١٣,٢	٢٤,٨
٢٠١٣	٥,٩	٢٨٨,٥	٢	٢٦,١١	٦٠,١٨	٣٤,٠٦-	٢٢,٦	٩,٨	١٧,٣
٢٠١٤	٧,٣	٣٠٥,٥	٢,٤	٢٢,٢٤	٦١,٣٠	٣٩,٠٦-	٣٢,٨	١١,٩	١٨,٧
٢٠١٥	٣,٨	٣٣٢,٦	١,١	١٨,٧٠	٥٧,٣٨	٣٨,٦٨-	٢٠,٣	٦,٦	٩,٨
٢٠١٦	٢,٦	٣٣٢,٩	٠,٨	٢١,٧٢	٥٩,٠	٣٧,٢٧-	١١,٩	٤,٤	٦,٩
٢٠١٧	٣,٥	٢٤٨,٣	١,٤	٢٥,٨٢	٦٣,١	٣٧,٢٧-	١٣,٦	٥,٥	٩,٣
٢٠١٨	٩,٨	٢٦٢,٥	٣,٧	٢٩,٣	٦٦,٥٢	٣٧,٢٢-	٣٣,٤	١٤,٧	٢٦,٣
٢٠١٩	١٢,٦	٣١٨,٦	٤,٠	٢٦,٣٧	٦٢,٨٤	٣٦,٤٧-	٤٧,٨	٢٠,١	٣٤,٥
٢٠٢٠	٣,٥	٣٦٢	٠,٩	٢٨,٦٧	٧٠,٧٣	٤٢,٠٦-	١٢,٢	٤,٩	٨,٣
٢٠٢١	٨,٩	٤٢٤,٦	٢,١	٤٣,٦	٨٩,٢	-٤٥,٦	٢٠,٤	٩,٩	١٩,٥

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة- تم احتساب نسب التغير بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة بالجدول.

جدول رقم (٢): بعض مؤشرات مساهمة قطاع السياحة فى الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢

السنوات	عدد العاملين الكلى (بالمليون) ***	عدد العاملين فى القطاع السياحى***	نسبة العاملين فى قطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلى % **	الاستثمارات فى قطاع السياحة العام (بالمليون جنيه)***	الاستثمارات فى قطاع السياحة الخاص (بالمليون جنيه)***	إجمالى الاستثمارات فى قطاع السياحة***	الدخل السياحى (بالمليون دولار) ****	الدخل القومى (بالمليون دولار) ****	نسبة الدخل السياحى إلى الدخل القومى % **
١٩٩٠	١٥,٥	٣,٣	٢٢	٦٤	٧٢٩	٧٩٣	١٩٩٤	٣٧,٦	٥,٣٠
١٩٩١	١٥,٩	٣,٣	٢١	١١٤	٦٨٠	٧٩٤	١٧٢٧.٢	٤٢,١	٤,١١
١٩٩٢	١٦,٤	٣,٥	٢٢	١٥٢	٨٦٥	١٠١٧	٢٣٧٥	٤٦,٨	٥,٠٧
١٩٩٣	١٧,١	٣,٧	٢٢	٣٣١	٩٠٥	١٢٣٦	١٧٧٩.٣	٥٢,١	٣,٤١
١٩٩٤	١٧,٩	٤,١	٢٣	١٨٨	١١٥٤	١٣٤٢	٢٢٩٨.٩	٦٠,٤	٣,٨٠
١٩٩٥	١٨,١	٣,٧	٢٠	٢١٧	١٢٦٩	١٤٨٦	٣٠٠٩.١	٦٨,١	٤,٤٢
١٩٩٦	١٨,٣	٣,٨	٢١	١٠٦	٣٢٠٠	٣٣٠٦	٣٦٤٦.٣	٧٨,٩	٤,٦٢
١٩٩٧	١٨,٦	٣,٩	٢٢	٣٨٠	٥٠٠	٨٨٠	٢٩٤٠.٥	٨٥.٦	٣,٤٣
١٩٩٨	١٨,٨	٣,٩	٢١	١١٥٣	١٢٥٠	٢٤٠٣	٣٢٣٥	٩١,٢	٣,٥٥
١٩٩٩	٢٠,١	٤,١	٢٠	٢٠٤	١٥٩٨	١٨٠٢	٤٣١٤	١٠٠,٣	٤,٣٠
٢٠٠٠	٢٠,١	٢,٧	١٤	٢٨٢	٢٠٩٣	٢٣٧٥	٤٣١٧	٩٧,٧	٤,٤٢
٢٠٠١	٢٠,١	٢,٦	١٣	٢٢٦	٢٥٠٠	٢٧٢٦	٣٤٢٣	٨٥,٢	٤,٠٢
٢٠٠٢	١٩,٨	٢,٨	١٥	٢٩٥	١٨٥٨	٢١٥٣	٣٧٩٦	٨٠,١	٤,٧٣
٢٠٠٣	٢٠,٨	٢,٨	١٤	٥٠١	٢٠٠٠	٢٥٠١	٥٤٧٥	٧٨,٥	٦,٩٧
٢٠٠٤	٢١,٩	٢,٥	١١	٥٤٠	٢٢٠٠	٢٧٤٠	٦٤٣٠	٨٩,٣	٧,٢٠
٢٠٠٥	٢٢,٩	٣,٥	١٦	٢٤٥	٣٠٠٠	٣٢٤٥	٧٢٣٥	٨٩,٣	٨,١٠
٢٠٠٦	٢٤,٢	٣,٧	١٥	٣٧٤	٣٤٥٠	٣٨٢٤	٨١٨٣	١٣١,٦	٦,٢٢
٢٠٠٧	٢٥,١	٣,٥	١٤	٣٦٤	٤٩٣٨	٥٣٠١	١٠٨٢٧	١٦٤,١	٦,٥٩
٢٠٠٨	٢٥,٤	٣,٦	١٥	٦٣٤	٤٥٩٥	٥٢٢٩	١٠٤٨٨	١٨٩,٣	٥,٥٤
٢٠٠٩	٢٦,١	٤,١	١٦	٣٤٥	٤٠٣٨	٤٣٨٣	١١٥٩١	٢١٤,٦	٥,٤٠

السنوات	عدد العاملين الكلى (بالمليون) ***	عدد العاملين فى القطاع السياحى***	نسبة العاملين فى قطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلى % **	الاستثمارات فى قطاع السياحة العام (بالمليون جنيه)***	الاستثمارات فى قطاع السياحة الخاص (بالمليون جنيه)***	إجمالى الاستثمارات فى قطاع السياحة***	الدخل السياحى (بالمليون دولار) ****	الدخل القومى (بالمليون دولار) ****	نسبة الدخل السياحى إلى الدخل القومى % **
٢٠١٠	٢٧,٥	٥,١	١٧	٣٧٣	٥٣٧١	٥٧٤٤	١٠٥٨٩	٢٢٩,٩	٤,٦١
٢٠١١	٢٧,٨	٤,٣	١٥	٥٧١	٥٠٠٠	٥٥٧١	٩٤١٩	٢٧٢,٦	٣,٤٥
٢٠١٢	٢٨,١	٤,٩	١٧	٣٣١	٦٣٠٠	٦٦٣١	٩٧٥٢	٢٨١,١	٣,٤٧
٢٠١٣	٢٨,٧	٤,١	١٤	١٣٣٨	١٥٣٠	٢٨٦٨	٥٠٧٣	٢٩٨,٣	١,٧
٢٠١٤	٢٩,١	٥,١	١٧	٣١٧	١٧٦٠	٢٠٧٧	٧٣٧٠	٣٢٣,٦	٢,٢٨
٢٠١٥	٢٨,٩	٥,١	١٧	١٨٦	٢٩٢٢	٣١٠٨	٣٨٧٨	٣٢٧,٩	١,١٨
٢٠١٦	٢٩,٢	٤,٩	١٧	٣٢٣	٣٠٠٠	٣٣٢٣	٢٦٠٠	٣٢٥,١	٠,٧٩
٢٠١٧	٢٨,٧	٤,٨	١٧	٦٨١	٣٨٥٠	٤٥٣١	٧٢٠٠	٢٩٢,٤	٢,٤٦
٢٠١٨	٢٨,٢	٤,٧	١٦	١٠٧٩	٦٩٠٠	٧٩٧٩	١١٦٠٠	٢٧٤,٩	٤,٢٢
٢٠١٩	٢٨,١	٤,٥	١٦	٣١٨	٤٩٥٣	٥٢٧١	١٣٠٠٠	٢٦٩,٨	٤,٨٢
٢٠٢٠	٢٧,٨	٤,٤	١٦	٧٥٨	٥٤٤٢	٦٢٠٠	٤٠٠٠	٣٠٧,٤	١,٣٠
٢٠٢١	٢٨,٤	٤,٩	١٧	٨٢٣	٧٦٧٧	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٣٦٥,٨	٢,٤٣

* المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة

** المصدر: تم احتساب نسب التغير بواسطة الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة بالجدول

*** المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير سنوية، أعداد مختلفة

**** المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى

التعليق على الجداول السابقة:-

١- **مساهمة السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى المصرى** تُحسب مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى استناداً إلى إيرادات قطاع المطاعم والفنادق، الأمر الذى يعنى أن هناك إيرادات أخرى لا تدخل فى تقدير مساهمة إيرادات القطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى، وذلك لقيام السائحين بالإنفاق على خدمات أخرى خارج نشاط المطاعم والفنادق مثل

الخدمات الترفيهية والعقارية وخدمات النقل السياحى. ويتوقف تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلى الاجمالى على كل من إجمالى الإنفاق السياحى وقيمة المضاعف السياحى، حيث يؤدى نمو النشاط السياحى إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الارباح التجارية والصناعية. **(سعد، ٢٠١٧، ص ١٣٠)**

ويلاحظ من الجدول رقم(١) الآتى:- بلغت نسبة متوسط مساهمة الإيرادات السياحية الفترة(١٩٩٠-١٩٩٩)، ٤,٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ولكن انخفضت مساهمة الإيرادات السياحية فى الناتج المحلى الإجمالى فى بعض السنوات بسبب الأحداث السياسية والأمنية التى أثرت سلباً على القطاع السياحى مثل حرب الخليج عام ١٩٩٠ وانتشار حوادث الإرهاب عام ١٩٩٣، وحادثة الاعتداء على السائحين فى الأقصر عام ١٩٩٨. أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) بلغت نسبة مساهمة الايرادات السياحية ٥,٨% فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى، وكانت فى تلك الفترة تتزايد نسبة مساهمة السياحة فى الناتج المحلى وارتفعت مساهمتها من ٤,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٦% عام ٢٠١٠، ويمكن تفسير هذه الزيادة نتيجة تخفيض سعر الصرف الذى تم عام ٢٠٠٢ . ثم عاودت الانخفاض فى عام ٢٠٠٩ بمعدل ١٥% ويرجع هذا إلى الأزمة المالية العالمية وانعكاستها السلبية على اقتصاديات الدول. ثم بلغت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية ٢,٣% من الناتج المحلى الاجمالى فى متوسط الفترة(٢٠١١-٢٠٢١) وهى نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالفترات السابقة، ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ إلى أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وسقوط الطائرة الروسية عام ٢٠١٦، وأخيرا جائحة كورونا عام ٢٠١٩. ويلاحظ انخفاض مساهمة السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى حيث لم تتجاوز ما يقرب من ٠,٩% من قيمة هذا الناتج بالرغم من تمتع مصر بكافة عوامل الجذب السياحى ويرجع ذلك إلى تأثر القطاع السياحى بالأحداث العالمية والمؤثرات الخارجية والداخلية. وارتفاع حدة المنافسة من دول الجوار فى تركيا ولبنان والامارات وإسرائيل .

٢- مساهمة السياحة فى تصحيح أوضاع الميزان التجارى المصرى:

يلاحظ من الجدول السابق ما يلى:- الفترة من ١٩٩٠حتى ٢٠٠٠ زادت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فى إجمالى قيمة الصادرات وقيمة الواردات وتغطية العجز فى الميزان التجارى، باستثناء السنوات(١٩٩٨،١٩٩٤،١٩٩١) حيث انخفضت مساهمة الإيرادات السياحية فى إجمالى قيمة الصادرات بنسبة ٢،٣٧% عام ١٩٩١ ، وبالتالى انخفاض مساهمتها فى سد العجز التجارى بنسبة ٢١%خلال نفس العام. ويرجع ذلك إلى أحداث حرب الخليج عام ١٩٩١ وحادث الأقصر١٩٩٧. أما الفترة من ٢٠٠٠حتى ٢٠١٠ تأثر القطاع السياحى فى مصر بأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيث انخفضت مساهمة الإيرادات السياحية فى إجمالى قيمة الصادرات وإجمالى قيمة الواردات ومساهمتها فى سد العجز التجارى من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، حيث انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية لجملة الصادرات بنسبة ٩،٢٧% عام ٢٠٠٧ مقابل ٩،٥٧% عام ٢٠٠١، وانخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فى قيمة الواردات بنسبة ١٥,٥% عام ٢٠٠٧ بعدما كانت ٢٨% عام ٢٠٠١، ومساهمتها فى سد العجز التجارى كانت بنسبة انخفاض ٣٥% مقابل ٥٤% عام ٢٠٠١. ثم ساهم القطاع السياحى فى تغطية العجز فى الميزان التجارى عام ٢٠١٠ بنسبة ٤٦% وهى أعلى نسبة وصلت إليها خلال فترة الدراسة، وارتفعت مساهمة الإيرادات السياحية فى إجمالى قيمة الصادرات عام ٢٠١٠ بنسبة ٣،٤٦% وساهمت فى إجمالى قيمة الواردات فى نفس العام بنسبة ٢٣%. وشهدت الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢١ حدوث تقلبات كثيرة مما أثر على القطاع السياحى المصرى فقد انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية فى إجمالى قيمة الصادرات وقيمة الواردات وتغطية العجز فى الميزان التجارى خلال السنوات (٢٠٢٠،٢٠١٦،٢٠١٣،٢٠١١) فكانت نسبة انخفاض مساهمة الإيرادات السياحية فى إجمالى الصادرات٣٥,١%، ٢٢,٦%، ١١,٩% ،١٢% على التوالى، وكانت نسبة انخفاض المساهمة فى قيمة الواردات ٩،١٤%،٨،٩%، ٤،٤%، ٩،٤% على التوالى، وفى عام ٢٠١٦كانت نسبة مساهمة الايرادات السياحية فى سد العجز التجارى٦,٩% وتعتبر أقل

قيمة خلال فترة الدراسة نظرا لانخفاض الايرادات السياحية خلال العام فكانت تمثل نحو ٢,٦ مليار دولار فقط.

٣- مساهمة القطاع السياحى فى خفض مشكلة البطالة: يلعب القطاع السياحى دوراً إيجابياً فى سوق العمل نتيجة قدرته على خلق فرص العمل على نطاق واسع سواء بشكل مباشر فى القطاع نفسه أو بشكل غير مباشر فى القطاعات الاقتصادية الأخرى، نتيجة لعلاقات التشابك الواسعة بينه وبين مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الأنشطة السياحية المختلفة التى تتطلب مزيداً من العمالة الماهرة وغير الماهرة وذات فئات التعليم المختلفة، مما يساهم بشكل إيجابى فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى. ويتضح من الجدول السابق رقم(٢) ما يلى:- أن عدد العمال فى قطاع السياحة يتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاستقرار الأمنى لمصر، ويغلب عليه سمة التذبذب، حيث شهدت الفترة ١٩٩٠حتى ١٩٩٩ زيادة نسبة عدد العاملين بقطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلى فى مصر حيث تراوحت النسبة من ٢٣% و ٢٠%، ثم شهدت السنوات من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ انخفاضاً كبيراً فى نسبة عدد العاملين فى قطاع السياحة من إجمالى عدد العاملين فى مصر حيث تراوحت بين ١٥% و ١١% وذلك لما شهدته هذه الفترة من أحداث على المستوى المحلى والدولى بما فيها الأحداث الإرهابية فى مصر وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولكن ليست هذه الأحداث هى السبب الوحيد الذى ساهم فى انخفاض تلك النسبة، ولكن ساهم فيها بدء ظهور أنشطة اقتصادية مثل أنشطة الاتصالات، وأنشطة الخدمات المالية، إضافة إلى التطور التكنولوجى فى القطاعات المختلفة. ثم بدأت تتزايد نسبة عدد العاملين فى قطاع السياحة إلى إجمالى عدد العاملين فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ فتراوحت النسبة بين ١٤% إلى ١٦% حيث استمر نمو قطاع السياحة من حيث قدرته على استيعاب العمالة فى هذه الفترة، وخلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢١ قد تراوحت النسبة بين ١٧% و ١٤% وشهدت الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) تراجع فى معدل التشغيل بشكل كبير نتيجة الأحداث السياسية، مما انعكس على قطاع السياحة

بالسلب ومن ثم تراجع حجم العمالة في ظل أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وجائحة كورونا ٢٠١٩/٢٠٢١ ، ثم بدأت العودة للاتجاه التوسعى لعدد العمالة تدريجياً مع تحقيق الاستقرار والأمن.

٤- مساهمة القطاع السياحى فى حجم الاستثمارات: يؤدى نمو القطاع السياحى إلى زيادة إجمالى الاستثمارات فى العديد من المشروعات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالقطاع السياحى، وهو ما يؤدى إلى زيادة فرص العمل وزيادة الدخول وفتح مجالات متعددة للاستثمار مثل الفنادق والمطاعم والقرى السياحية وشركات السياحة ووسائل النقل المختلفة وغيرها من المشروعات الأخرى، **(مى محمد ياسر، ٢٠٠٩، ص ٧٩)** .

ويتضح من الجدول السابق رقم(٢) ما يلى:- تواصل الارتفاع فى حجم الاستثمارات السياحية خلال الفترة ١٩٩٠ حتى ١٩٩٦ بمعدل نمو ٣١٦%، ثم ينخفض حجم الاستثمارات انخفاضا كبيراً فى العام التالى مباشرة ١٩٩٧ لينخفض بمعدل ٧٣% ويرجع هذا التدهور الملحوظ إلى حادث الأقصر الإرهابى. ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ بمعدل نمو ١٤١%، ثم انخفضت الاستثمارات السياحية عام ٢٠١١، ٢٠١٣ بمعدل ٤٨% ويرجع ذلك إلى تأثر قطاع السياحة المصرى بالأحداث السياسية والأمنية التى أعقبت ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣. ثم واصلت الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ بمعدل نمو ١٥٦%، أما خلال عام ٢٠١٩ انخفضت الاستثمارات السياحية بمعدل ٣٣% مقارنة بعام ٢٠١٨ بسبب جائحة كورونا. ويتضح من الجدول أيضا انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام فى الاستثمارات السياحية مقارنة بمساهمة القطاع الخاص، حيث يشكل القطاع الخاص ما يقرب من نسبة ٩٠% من إجمالى الاستثمارات فى مجال السياحة مما يعنى تشجيع الدولة للاستثمار الخاص فى قطاع السياحة والاتجاه نحو خصخصة العديد من المنشآت السياحية.

٥- مساهمة السياحة فى الدخل القومى: يتضح من الجدول رقم (٢) تذبذب نسبة مساهمة الدخل السياحى فى الدخل القومى بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى بعض العوامل مثل الجوانب الأمنية والعمليات الإرهابية أو عمليات إقليمية مثل حرب الخليج

وحرب العراق ١٩٩١، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وسقوط الطائرة الروسية ٢٠١٦، وأخيرا جائحة كورونا، إلا أنها مثلت نسبة هامة فى الدخل القومى فى بعض سنوات الدراسة، حيث بلغت حوالى ٢،٧% و ١،٨% فى عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالى أما باقى فترة الدراسة فيوضح الجدول التذبذب الشديد وضآلة مساهمة القطاع السياحى فى الدخل القومى والتى تراوحت فى معظم السنوات بين ٣- ٤,٥% من إجمالى الدخل القومى تأثرا بالعديد من الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية خلال تلك الفترات، كما مثلت أحداث كرونا فترة شبه توقف تام للقطاع السياحى وتدهور نسبة المساهمة التى لم تتعدى ٧،. % من إجمالى الدخل القومى.

يتوقف أثر قطاع السياحة على الدخل القومى على كل من حجم الإنفاق السياحى وقيمة المضاعف، ويعرف الإنفاق السياحى بأنه التقييم الاقتصادى لمجموع الخدمات المقدمة للسائحين، أى أن كل إنفاق من السائح يقابله خدمة يحصل عليها، وهذا الإنفاق يمثل دخل مباشر للأفراد الذين يعملون فى قطاع السياحة، وهؤلاء يقومون بإنفاق جزء من هذا الدخل لسد احتياجاتهم المختلفة، فتتولد بذلك دخول أخرى لمجموعة جديدة من الأفراد وهكذا تستمر دورة الدخل والإنفاق بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى نتيجة لزيادة الإنفاق على الخدمات فى مختلف الأنشطة المتعلقة بالنشاط السياحى. **(عبد الحميد، ٢٠٢١، ص١٣-١٤).**

وجملة القول: أن تطور المؤشرات الاقتصادية المختلفة التى توضح مستوى الأداء الاقتصادى بقطاع السياحة فى مصر خلال فترة الدراسة تكشف حقيقة هامة ألا وهى ضعف مساهمة القطاع السياحى فى خلق قيمة مضافة حقيقية ومساهمة فعالة فى الاقتصاد القومى خلال فترة الدراسة، والتى لا تتناسب مع المقومات التى يملكها الاقتصاد المصرى لهذا القطاع الهام، ويمكن تفسيرها فى ضوء الأحداث الداخلية والخارجية والمتغيرات التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى قصور السياسات الاقتصادية المختلفة على خلق جذب سياحى متميز يمكن الاعتماد عليه لتحسين أداء الاقتصاد القومى وتحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية تُسهم

فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعد هذا سبباً رئيسيا وراء اعتماد الحكومة المصرية إلى إجراء تخفيض متتالي فى سعر صرف الجنيه المصرى على أمل تحقيق طفرة فى هذا القطاع رغم محدودية نتائج كل إجراء. وهذا ما يدعونا إلى ضرورة تحليل جانبى السوق السياحى فى مصر(العرض السياحى والطلب السياحى) للوقوف على نقاط القوة والضعف وتكوين رؤية واضحة لواقع القطاع السياحى فى مصر والتحديات التى تواجهه وإمكانيات تطويره.

د- تحليل السوق السياحى فى مصر

يُمثل السوق السياحى كافة الأفراد والمؤسسات التى تسعى لإشباع حاجات ورغبات معينة، فى أماكن سياحية تقدم عدداً من المنتجات السياحية، والتى قد ترتبط بموقع أثرى وديني وثقافى من خلال وسائل مساعدة كالنقل بأنواعه والفنادق والمطاعم وغيرها، كما تتضمن السوق السياحى مستويات السياحة المختلفة والتى تضم السياحة المحلية والإقليمية والدولية. ويتكون السوق السياحى فى مصر من جانبى العرض والطلب السياحى والذى يتسم كل منهما بطبيعة وخصائص ومكونات تختلف عن غيره من أسواق السلع والخدمات، وفيما يلى توضيح ذلك:-

١- **تحليل جانب العرض السياحى**

- **مفهوم العرض السياحى:** يُعرف العرض السياحى بأنه ما يمكن أن تعرضه الدولة من مغريات ووسائل جذب سياحية لتنمية الحركة السياحية القادمة إليها من مختلف دول العالم، هذا بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة والتى من شأنها خلق رغبة السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة.
- **مقومات العرض السياحى فى مصر:** يتكون العرض السياحى من ثلاثة مقومات رئيسية هى(**المقومات الطبيعية** وتشمل الشواطئ والسواحل البحرية والنهرية، الموقع الجغرافى، الجبال والسهول والوديان، المناخ، والمحميات الطبيعية، حيث تجذب مصر العديد من السياح حول العالم، نظراً لما تملكه من شواطئ متميزة ممتدة بطول يبلغ حوالى ٣٠٠٠ كم^{٢} على سواحل كل من البحر الأبيض والبحر الأحمر، **المقومات الصناعية** وتشمل الأثار

التاريخية، المعالم الثقافية كالمعارض الفنية، المشغولات اليدوية، والقرى والمدن الترفيهية السياحية مثل شرم الشيخ، ودهب، ونويبع، وطابا، والغردقة، وسفاجى، ومدينة العين السخنة، **الخدمات والتسهيلات السياحية** وتشمل مشروعات البنية التحتية والتى تشمل: وشبكات النقل والمواصلات والمطارات، شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحى، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، المستشفيات والبنوك ومكاتب الاستعلامات. **(عبد السميع، ٢٠٠٢، ص٨١)**. بدأت الحكومة المصرية استحداث آليات وأنواع جديدة من السياحة على المنتج المصرى مثل السياحة المستدامة وسياحة المعارض وسياحة اليخوت وسياحة الغوص، بالإضافة إلى دمج برامج السياحة الثقافية والسياحة الشاطئية اعتماداً على ثورة الإنشاءات والتقدم الملحوظ فى البنية التحتية واتجاه الدولة لربط وادى النيل الغنى بالمزارات الأثرية بالشواطئ والمنتجعات السياحية القريبة منها بشبكة مواصلات حديثة تليق بالخدمة المراد تقديمها وخطوط طيران اقتصادية تشجع السياح والمسافرين على استخدمها.

٢- **العوامل المؤثرة فى مناخ الاستثمار السياحى فى مصر:** يلعب توافر مناخ الاستثمار المناسب دوراً هاماً فى زيادة جذب الاستثمار المحلى والأجنبى لقطاع السياحة، ونظراً للمنافسة الشديدة فى السوق السياحى، والتى تتطلب ضرورة تطوير الحوافز الاستثمارية، والتى تشمل: تحديث أنظمة سوق العمل لتتلاءم مع احتياجات السوق السياحية ومتطلبات أنظمة الاستثمار الدولى وتوفير الدعم والتمويل لقطاع السياحة، إعداد قائمة بيانات للمعلومات السياحية لخدمة المستثمرين، الإعلام والترويج عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية فى مجال المشروعات السياحية، الشراكة الفعالة بين كافة قطاعات الدولة والقطاع الحكومى والقطاع الخاص والمواطنين لضمان توفير مناخ جاذب للسياح وتوفير التجهيزات والتسهيلات السياحية، وتحقيقاً لاستقرار السياسى والأمن الاجتماعى بما يحقق أهداف السياحة والاستثمار السياحى. **(إسماعيل ولطيف، ٢٠٢٣، ص ٢٨)**.

٣- **مكونات العرض السياحى:** تتكون عناصر العرض السياحى من وسائل الإقامة المختلفة، والإرشاد السياحى، والنقل السياحى، نوضحها فيما يلى من خلال الجدول التالى.

جدول رقم: (٣) يوضح تطور عدد الفنادق وعدد المرشدين وهيكل السائحين حسب طريقة الوصول خلال فترة الدراسة

السنوات	عدد الفنادق*	نسبة التغير فى عدد الفنادق% **	المتوسط العام لمعدل الإشغال بالفنادق% *	عدد المرشدين ***	نسبة التغير فى عدد المرشدين% **	جوا % *	بحرا% *	برا% *
١٩٩٠	١٣٤٦	----	٥٩	٢١٥٣	----	٦٥,٦	١١,٢	٢٣,٢
١٩٩١	١٣٦٥	١,٤	٤٦	٢٦٧٨	٢٤,٤	٦٥,٣	٩,٩	٢٤,٨
١٩٩٢	١٣٢٨	(٢,٧)	٥٨	٣٠١٥	١٢,٦	٦٧,٩	١٢	٢٠
١٩٩٣	١٣٢٦	(١٥،)	٤٣	٣٤٢١	١٣,٥	٦١,٩	١٣,٧	٢٤,٤
١٩٩٤	٧١٨	(٤٥,٨)	٥٥	٣٧٩٧	١١	٦٢,٥	١٢,٩	٢٤,٧
١٩٩٥	٧٥٢	٤,٧	٥٤	٤٠٦٣	٧	٦٦,٢	١١,٣	٢٢,٥
١٩٩٦	٧٨٩	٤,٩	٦٢	٤٦٧٦	١٥,١	٦٦,٢	١٥,٤	١٤,٨
١٩٩٧	٨٢٩	٥,١	٦٢	٤٨٨٧	٤,٥	٦٩,٣	١٢,١	١٦,٦
١٩٩٨	٨٦٩	٤,٨	٤٤	٥٢٢٣	٦,٩	٦٦	١١,١	٢٢,٨
١٩٩٩	٩١٤	٥,٢	٦٦	٥٧٧٩	١٠,٦	٧٣,٨	٩,٥	١٦,٧
٢٠٠٠	١٠١٠	١٠,٥	٧٢	٦٠٥٢	٤,٧	٧٦,٥	١٠,٢	١٣,٣
٢٠٠١	١٠٥٧	٤,٧	٥٧	٦٤٠٧	٥,٩	٨١,٨	٩,٧	٨,٥
٢٠٠٢	١١٢٧	٦,٦	٥١	٧١٦٨	١١,٩	٨٢,٤	٨,٤	٩,١
٢٠٠٣	١١٥٢	٢,٢	٥٩	٧٨٦٩	٩,٨	٨٠,١	٧,٥	١٢,٤
٢٠٠٤	١٢٠٧	٤,٨	٦٨	٨٥٠٥	٨,١	٨٣,١	٦	١٠,٩
٢٠٠٥	١٣٢١	٩,٤	٦٣	٨٨٠٨	٣,٦	٨٣,٨	٦,٩	٩,٣
٢٠٠٦	١٣٠٩	(٠,٩)	٦٠	٩٧١٧	١٠,٣	٨٣,٨	٧,٣	٨,٩
٢٠٠٧	١٤٢٩	٩,٢	٦٣	١٠٤٠٠	٧	٨٥,١	٦,٨	٨,٢

السنوات	عدد الفنادق*	نسبة التغير فى عدد الفنادق% **	المتوسط العام لمعدل الإشغال بالفنادق% *	عدد المرشدين ***	نسبة التغير فى عدد المرشدين% **	جوا % *	بحرا% *	برا% *
٢٠٠٨	١٤٤٦	١,٢	٥٦	١١٧٠٠	١٢,٥	٨٥,٤	٦,٧	٨
٢٠٠٩	١٤٧٧	٢,١	٥٢	١٢٨٠٠	٩,٤	٨٥,٩	٦,٤	٧,٧
٢٠١٠	١٤٣٣	٢,٩	٥٥	١٦٨٤٧	٣١,٦	٨٥,٦	٦,٥	٧,٩
٢٠١١	١٢٢١	(١٤,٧)	٤٣	١٨١١٠	٧,٥	٨٢,٩	٥,٤	١١,٧
٢٠١٢	١٢٢٣	٠,١٦	٣٩	١٤٥٣٧	(١٩,٨)	٨٥,٤	٥	٩,٦
٢٠١٣	١١٩٣	(٢,٤)	٣٦	١٤٢٥٨	(١,٩)	٨٧	٥,٥	٧,٤
٢٠١٤	١١٢٤	(٥,٧)	٤٨	١٧٢٣٩	٢٠	٩١,٢	٤	٣,١
٢٠١٥	١٠٥٧	(٥,٩)	٣٥	١٦٤٩٤	(٤)	٩١,٤	٤,٨	٥,٦
٢٠١٦	١٠٣١	(٢,٥)	٣٠	١٦٢٣٥	(١,٥)	٨٥,١	٤,٣	١٠,٦
٢٠١٧	١٤٦١	٤١,٧	٣٤	١٦٢٣٥	٠,٠	٨٨	٢,٧	٩,٢
٢٠١٨	١٣٣٧	(٨,٥)	٣٠,٥	١٦٢٣٥	٠,٠	٨٧,٩	٢,١	١٠
٢٠١٩	١٤٠٩	٥	٣٨,٦	١٦٢٣٥	٠,٠	٨٧	١,٨	١١,٢
٢٠٢٠	١٢٨٥	(٨,٨)	٣٣,٧	١٦٢٣٥	٠,٠	٨٨,٩	١,٩	٩,١
٢٠٢١	٨٨٦	(٣١,١)	٤٣	١٦٢٣٥	٠,٠	٨٩	٢,١	٨,٩

* المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى، أعداد مختلفة

** المصدر: تم احتساب نسب التغير بواسطة الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة بالجدول

*** المصدر: وزارة السياحة، نشرة السياحة فى أرقام، مصر، أعداد متفرقة

- **التعليق على الجدول:** يوضح الجدول التنوع الكبير فى مكونات العرض السياحى فى مصر من حيث توافر وسائل الإقامة السياحية والتى تضم وسائل الإقامة السياحية كل من الفنادق، والفنادق العائمة، والقرى السياحية بمختلف أنواعها. وكذلك توافر كفاءات لنظام الارشاد السياحى وإن تطلب الأمر التركيز على نوعية ومعارة القائمين بها خاصة من ناحية إتقان اللغات

المختلفة والثقافة التاريخية والاقتصادية والقدرة على التأثير والاقناع. توافر عنصر النقل السياحى بكل ما يشمله هذا العنصر وقد شهد الاقتصاد المصرى تطورا ملحوظا فى هذا القطاع من حيث بإنشاء العديد من المطارات وتطوير المطارات القديمة وتزويدها بكافة الخدمات التى يحتاجها السائح، وتنوع وسائل النقل المتاحة جوا وبرا وبحراً. والذى يرافقه تطور كبير فى البنية الأساسية: والتى يمتد مفهومها ليس فقط على الطرق والكبارى وشبكات المياه والصرف الصحى ونظم الاتصالات بل تشمل أيضا الخدمات المصرفية والأمنية والصحية وغيرها من الخدمات المدعمة لأى قطاع، وعلى الرغم من أن البنية الأساسية تعتبر عنصراً هاماً بالنسبة لكل القطاعات إلا أنها تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للسياحة لأنها لا تؤثر فى جانب العرض فقط بل تؤثر أيضا فى جانب الطلب بعكس الصناعات الأخرى، فالبنية الأساسية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الخدمة السياحية التى يقوم السائح باستهلاكها، فهى من عوامل الجذب إلى منطقة سياحية معينة والتى يضعها السائح فى اعتباره عند اختياره للسفر إلى منطقة سياحية دون الأخرى. ويعكس تنوع وتعدد مكونات العرض وتفردها، استعداد وقدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب أعداد متزايدة من الساح الأجانب. غير أن عدم وجود طلب موازٍ لتلك المكونات يعكس قصوراً فى القدرات التسويقية والترويجية للقائمين على قطاع السياحة.

تحليل جانب الطلب السياحى

- **مفهوم الطلب السياحى:** يُعرف الطلب السياحى بأنه اتجاهات السائحين نحو زيارة منطقة قوامها مزيج مركب من عدة عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والميول الشخصية بالإضافة إلى المؤثرات الاجتماعية، وبالتالى الطلب السياحى يخضع للعديد من المؤثرات بعضها خارجى مثل الظروف السياسية والاقتصادية التى تحيط بكل من البلد المصدر والبلد المضيف للسائحين، وبعضها شخصى يميل إلى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسن والوقت هذا بالإضافة إلى بعض العوامل النفسية المؤثرة مثل المحاكاة والرغبة وزيادة المعرفة.

- **خصائص الطلب السياحى فى مصر:** يتميز الطلب السياحى بعدد من الخصائص أهمها:

المرونة: ويقصد بها درجة إستجابة الطلب السياحى للتغير فى المحددات الرئيسية له وخاصة الدخول والأسعار والأحداث الجارية، وبناءً على النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بمرونة الطلب عموماً فتفترض أن الطلب السياحى يتسم بمرونة سعرية مرتفعة، لأن الطلب على الكماليات عادة يتغير بنسبة أكبر من نسبة التغير فى أسعارها، وأيضا أن الطلب السياحى يتسم بمرونة دخلية مرتفعة **(الشربينى، ٢٠٠٨،ص٣٨)**. غير أن ما تمتلكه مصر من حضارات ومزارات سياحية حضارية ودينية خاصة، تنفرد بها مصر دون غيرها من دول العالم يجعل لها ميزة تنافسية خاصة ويقلل من مرونة الطلب عليها إلى درجة كبيرة.

- التوسع: يميل الطلب السياحى إلى الزيادة والتوسع سنوياً عام بعد عام ولكن بمعدلات متفاوتة متغيرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المختلفة المؤثرة على الطلب السياحى. حيث يميل إلى التوسع والزيادة مع توافر المناخ السلمى والأمنى المناسبين.

- الموسمية: تعنى أن هناك أوقات معينة من السنة يصل فيها الطلب السياحى إلى الذروة، بينما يكون فى حالة ركود نسبى فى أوقات أخرى.

- انخفاض حدة المنافسة: يتصف السوق السياحى بعدم سيادة المنافسة الكاملة أو احتكار القلة فى السياحة فى كثير من الحالات، وخاصة الدول التى تمتلك آثار قديمة أو مقومات سياحية من صنع الخالق، يصعب على الدول الأخرى منافستها فيها.

- عدم التكرار: أى أن السائح نادراً ما يقوم بزيارة المنطقة نفسها التى زارها من قبل.

- التأثر بالظروف والأحداث الداخلية والخارجية: بمعنى أن الطلب السياحى ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة للدول المصدرة والمستقبلة للسائحين هذه العوامل قد تؤثر على نفسية السائحين واتجاهاتهم وتفضيلاتهم وأذواقهم فى الاختيار بين البلدان المختلفة .

- **مكونات الطلب السياحى:** أن الطلب هو المقياس الأساسى لمدى نجاح أى منطقة سياحية فى جذب السائحين، ويمكن التعبير عن الطلب السياحى بالاعتماد على أعداد السائحين من البلد المنشئ للسياحة إلى البلد المضيف، أو عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائحين فى البلد المضيف، أو الإنفاق السياحى الذى يقوم به السائحون فى البلد المضيف وهذا ما تمثله الإيرادات السياحية. ويوضح الجدول رقم (٤) تطور أعداد السائحين والليالى السياحية والايرادات المترتبة عليها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم: (٤) تطور أعداد السائحين والليالى السياحية والايرادات المترتبة عليها خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢ .

السنوات	عدد السائحين (بالمليون) *	عدد الليالى السياحية (بالمليون) *	الإيرادات السياحية (مليار دولار) **	نسبة التغير فى عدد السائحين % ***	نسبة التغير فى عدد الليالى السياحية % ***	نسبة التغير فى الإيرادات السياحية % ***
١٩٩٠	٢.٨	١٩.٩	٢,٠	------	------	------
١٩٩١	٢,٠	١٦.١	١,٤	(٢٩)	(١٩,٢)	(٣٠,٤)
١٩٩٢	٣.٠	٢١.٨	٢,٣	٥٢,٢	٣٥,٦	٦٨,٩
١٩٩٣	٢.٩	١٥.١	١,٤٤	(٢,٧)	(٣٠,٩)	(٤١,٢)
١٩٩٤	٢.٤	١٥.٤	١,٤	(١٩,٢)	٢,٣	١,٥
١٩٩٥	٢.٨	٢٠.٥	٣,٠	٢٠,١	٣٢,٥	١١٦,٩
١٩٩٦	٣.٥	٢٣.٨	٣,٦	٢٥,٣	١٦,٢	٤١,٤
١٩٩٧	٤.١	٢٦.٦	٤,١	١٥,٢	١١,٨	١٣,١
١٩٩٨	٣.٤	٢٠.٢	٢,٩	(١٦,٩)	(٢٤,٢)	(٢٧,٤)
١٩٩٩	٤.٣	٣١.٠	٤,٤	٢٥,٦	٥٣,٨	٤٨,٣
٢٠٠٠	٥.٣	٣٢.٨	٤,٧	٢٤,٤	٥,٨	٦,٩
٢٠٠١	٥.٣	٢٩.٨	٤,١	(١٥,٦)	(٩,١)	(١١,٦)
٢٠٠٢	٥.٢	٣٢.٧	٤,١	١١,٧	٩,٦	٠,٢٤

السنوات	عدد السائحين (بالمليون) *	عدد الليالى السياحية (بالمليون) *	الإيرادات السياحية (مليار دولار) **	نسبة التغير فى عدد السائحين % ***	نسبة التغير فى عدد الليالى السياحية % ***	نسبة التغير فى الإيرادات السياحية % ***
٢٠٠٣	٥.٢	٥٣.١	٦,٢	٠,٩٢	٦٢,٧	٥٠
٢٠٠٤	٧.٥	٨١.٧	٧,٥	٤٣,٤	٥٣,٧	٢٠
٢٠٠٥	٨.٧	٨٥.٢	٦,٤	١٥,١	٤,٣	١٦,٤
٢٠٠٦	٨.٧	٨٩.٣	٧,٢	٠,٤٩	٤,٩	١٢,٥
٢٠٠٧	١١.١	١١١.٥	٨,٢	٢٧,٧	٢٤,٨	١٣,٩
٢٠٠٨	١٢.٨	١٢٩.٢	١٠,٨	١٥,٣	١٥,٩	٣١,٧
٢٠٠٩	١٢.٥	١٢٦.٥	١٠,٥	(٢,٣)	(٢,١)	(٢,٨)
٢٠١٠	١٤.٧	١٤٧.٤	١٢,٥	١٧,٦	١٦,٥	١٩
٢٠١١	٩.٤	١١٤.٢	٨,٨	(٣٦)	(٢٢,٥)	(٢٩,٦)
٢٠١٢	١١.٥	١٣٧.٨	٧,٦	٢٢,٣	٢٠,٧	(١٣,٦)
٢٠١٣	٩.٥	٩٤.٤	٥,٩	(١٧,٤)	(٣١,٥)	(٢٢,٤)
٢٠١٤	٩.٩	٩٧.٣	٧,٣	٤,٢	٣	٢٣,٧
٢٠١٥	٩.٣	٨٤.١	٣,٨	(٦,١)	(١٣,٥)	(٤٧,٩)
٢٠١٦	٥.٣	٣٢.٧	٢,٦	(٤٣)	(٦١)	(٣١,٦)
٢٠١٧	٨.٣	٨٣.٨	٣,٥	٥٦,٦	١٥٦	٣,٥
٢٠١٨	١١.٣	١٢١.٥	٩,٨	٣٦,١	٤٥	٣٦
٢٠١٩	١٣.١	١٣٥.٤	١٢,٦	١٥,٩	١١,٤	٢٨,٦
٢٠٢٠	٣.٥	٤٣	٣,٥	(٧٣,٣)	(٦,٣)	(٧٢,٢)
٢٠٢١	٧.٩	٩٣.٨	٨,٩	١٢٥	١١٨,٣	١٥٤

* المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، أعداد مختلفة

** المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة

*** المصدر: تم احتساب نسب التغير بواسطة الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة بالجدول

التعليق على الجدول:-

يوضح الجدول السابق التذبذب بين فترات التدهور والازدهار فى المؤشرات التى يوضحها الجدول، وارتباط اتجاهاتها ارتباطاً طرديا استجابة للأحداث والتغيرات الداخلية والخارجية التى مارست أثرا إيجابيا عليها فى فترات قليلة من الفترة كلها، وكذلك تلك التى مارست أثراً سلبيا على اتجاهات نفس المؤشرات وأدت إلى تدهورها، حيث نجد: الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠: انخفض عدد السائحين بنسبة ٢٩% خلال العام بعد زيادة قدرها ٥٢% فى عام ١٩٩٢ عن العام السابق مباشرة، وانخفض عدد السائحين بنسبة ٢,٧% فى عام ١٩٩٣ وفى الأربع سنوات التالية كانت أعداد السائحين الوافدين تنمو بمعدلات مرتفعة بشكل واضح، إلا أنه نظرا لأحداث الإرهاب التى شهدتها مدينة الأقصر فى عام ١٩٩٧ انخفض عدد السائحين الوافدين إلى مصر بنسبة ١٦,٩% خلال عام ١٩٩٨. ومن ثم انخفضت عدد الليالى السياحة وتبعها إنخفاض أكبر فى الايرادات السياحية بلغت نسبته ٢٩% فى المتوسط خلال هذه الفترة.

وشهدت الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ تزايد فى عدد السائحين الوافدين إلى مصر، باستثناء عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٩ حيث انخفض عدد السائحين بنسبة ١٥% و ٣،٢% على التوالى ويرجع ذلك إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتى تعتبر الأكثر تأثيرا خلال تلك الفترة، و ثم تلتها أحداث الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ليعاود القطاع انتعاشه ويحقق أكبر ازدهار خلال تلك الفترة مقارنة بالفترة السابقة وبالتالى حقق القطاع السياحى المصرى نمواً كبيراً فى عدد السائحين خلال عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ٤٢٥% مقارنة بعام ١٩٩٠. ويتبعها زيادة فى عدد الليالى السياحية ومن ثم فى حجم الايرادات السياحية المتحققة

أما الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢١ شهدت تذبذب فى عدد السائحين حيث انخفض عدد السائحين الوافدين خلال الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٦) بنسب ٣٦%، ١٧%، ٤٣% على التوالى ويرجع ذلك إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و حادث سقوط الطائرة الروسية ٢٠١٥، ثم

بدأ عدد السائحين يتزايد خلال الفترة ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩، استجابة لتخفيض سعر صرف الجنية المصرى بنسبة غير مسبوقة والذى تم فى نوفمبر ٢٠١٦ .إلا أنه بسبب أحداث جائحة كورونا المستجدة انخفض عدد السائحين عام ٢٠٢٠ بنسبة ٧٣%. وكذلك عدد الليالى السياحية والايرادات المترتبة على ذلك وكان تأثيرها الأكبر و الأقوى خلال تلك الفترة .

جملة القول: إن اعتماد الحكومة المصرية إلى إجراء تخفيض لسعر الصرف أكثر من مرة خلال فترة الدراسة، كان ذو أثر محدود للغاية فى تنشيط الطلب الخارجى على السياحة المصرية. ومن ناحية أخرى نجد أن تخفيض سعر الصرف قد ساعد على تغذية الضغوط التضخمية بالداخل وأدى إلى زيادة تكاليف الانتاج بالداخل ومن ثم ارتفاع الأسعار الداخلية ارتفاعًا حاداً انخفضت معه القوة الشرائية للدخول النقدية بالداخل فانخفض الطلب المحلى على السياحة أيضا لتكون المحصلة النهائية لتخفيض سعر الصرف تدهور الطلب على السياحة والخدمات السياحية المصاحبة فى مجمله.

٣- سياسة تخفيض سعر الصرف والطلب السياحى فى مصر

يمكن تحليل العلاقة بين تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى والطلب السياحى الدولى الوافد إلى مصر، من خلال ملاحظة اتجاه التغير فى مجموعة من العوامل أو المتغيرات المرتبطة بالطلب السياحى ارتباطا مباشراً مثل: التغير فى أعداد السائحين الوافدين، وعدد الليالى السياحية، وحجم الاشغال الفندقى والإنفاق الكلى للسائحين الوافدين معبراً عنه بالإيرادات السياحية كمقياس للطلب السياحى الدولى. مع اتجاه التغير فى سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة والتى سبق عرضها بالجدول رقم (٤) والجدول رقم(٢) السابقين، حيث نلاحظ تذبذب اتجاه التغير فى تلك المؤشرات المعبرة عن الطلب السياحى خلال الفترات الزمنية المختلفة ارتباطاً بالأحداث والصدمات الداخلية والخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة والتى سبق توضيحها بداية من تطبيق الاصلاح الاقتصادى بداية ١٩٩١ ، ومرورا بأحداث العنف والارهاب وغزو العراق وأحداث ١١ سبتمبر والأزمات المالية الخارجية فى ١٩٩٧،

٢٠٠٨ وثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠يونيو٢٠١٣ وحادث الطائرة الروسية ثم أحداث كوفيد -١٩ والحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من الأحداث والصدمات، التى لعبت دوراً كبيراً فى إعاقة نمو الطلب السياحى الدولى الوافد إلى مصر على الرغم من اتجاه الحكومة المصرية لتبنى سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى مقابل العملات الأخرى عدة مرات متتالية اعتباراً من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٤مارس. هذا إضافة إلى تدهور الطلب الداخلى على السياحة نظرا لما تفرضه سياسة تخفيض سعر الصرف من ارتفاع حاد فى معدلات التضخم وتدهور القوة الشرائية الداخلية للجنيه المصرى الأمر الذى يؤثر سلباً على الطلب الداخلى على الخدمات السياحية خلال فترة الدراسة. ومن ناجية أخرى يلاحظ محدودية سنوات الازدهار وكذلك محدودية التأثير الإيجابى لتطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف على مكونات الطلب السياحى خلال فترة الدراسة. بالشكل الذى يكشف عدم فاعلية تلك السياسة ويدعم الآراء المنادية بأن اللجوء المتوالى لتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لا يُعد الداعم الوحيد لتنمية القطاع السياحى فى مصر ولا الملاذ الأخير للخروج من أزمات الاختلال الخارجى، وأنه لابد للحكومة من دعم سياسة تخفيض سعر الصرف بحزم مختلفة من السياسات الاقتصادية والتمويلية تسعى إلى تحديث وتطوير القطاعات الانتاجية الرئيسية وإصلاح هيكل الاقتصاد المصرى وتنوع الانشطة الاقتصادية خاصة التصديرية منها بما يدعم قوة العملة المحلية ويحسن من معدلات النمو الاقتصادى. وهذا ما ركزت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- القطاع السياحى فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة لوزارة السياحة والآثار تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، حرصت الخطة على استهداف زيادة الحركة السياحية إلى ٣٠ مليون سائح حتى عام ٢٠٢٨، من خلال العمل على تحقيق معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى القطاع السياحى المصرى بنحو ٢٥%و٣٠% سنوياً، وذلك فى إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتقوم هذه الاستراتيجية على ٦ محاور يتم تناولها على النحو التالى:-

المحور الأول: الإصلاح المؤسسى والتشريعى:- فى هذ الجانب تم بالفعل إنجاز وتعديل عدد من القوانين والإجراءات التشريعية ذات الصلة بقطاع السياحة والآثار، ومنها تعديل قانون حماية الآثار لتغليظ عقوبة سرقة الآثار وتهريبها، بالإضافة إلى إصدار قوانين إنشاء هيئتين اقتصاديتين وهما هيئة المتحف المصرى الكبير عام ٢٠٢٠، وهيئة المتحف الفنى للحضارة المصرية عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى موافقة مجلس النواب على قانون صندوق دعم السياحة والآثار لتعظيم دخل الصندوق، وقانون المنشآت الفندقية والسياحية للتسهيل على المستثمرين لإنهاء التراخيص، واللذين لم يتم تعديلهما منذ سبعينيات القرن الماضى. **(مرسى والصاوى ،٢٠٢٢، ص ٧٨)**

المحور الثانى: رفع القدرة التنافسية للقطاع السياحى المصرى:- فى هذا المحور يتم العمل على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة السياحية والطبيعية والبشرية والأثرية والعمل على ضمان استدامتها، وتوفير بنية تحتية وخدمية متميزة ومتطورة بها لزيادة القدرة التنافسية لمصر، من خلال تشجيع فرص الاستثمار ورفع كفاءة العنصر البشرى واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، مع تطبيق أفضل الطرق للترويج والتنشيط السياحى محلياً ودولياً لجذب أكبر عدد من السائحين، وكذلك تشجيع السياحة الداخلية وزيادة الوعى السياحى والأثرى ، وتنفيذ مشروعات تأمين وترميم وصيانة الآثار وبناء وتطوير المتاحف بمختلف أنحاء الجمهورية.

المحور الثالث: الأهداف الاقتصادية المتعلقة ب(زيادة أعداد السائحين- وزيادة أعداد الليالى السياحية- ومعدلات الإنفاق السياحى):- تهدف الاستراتيجية إلى إظهار المقصد السياحى المصرى، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المقومات السياحية للمقصد السياحى المصرى وأنماطه ومنتجاته المتنوعة التى يتميز بها، بالإضافة إلى إطلاق عدد من الحملات الترويجية الإلكترونية على منصات التواصل الاجتماعى المختلفة بعدد من الأسواق السياحية الرئيسية المصدرة للسياحة إلى مصر، وتنظيم احتفاليات كبري للأحداث التاريخية وغيرها كموكب المومياوات الملكية والأقصر طريق الكباش وما لهما من تأثير كبير فى الترويج للسياحة المصرية وخلق مزيد

من الشغف لدى شعوب العالم لزيارة مصر ومشاهدة الآثار المصرية، بالإضافة إلى أنها ساهمت فى رفع الوعى السياحى والأثرى لدى جميع الشعب المصرى، كما تمت استضافة العديد من المدونين والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى من مختلف دول العالم ممن يتمتعون بنسبة متابعة عالية لزيارة المقصد السياحى المصرى.

المحور الرابع: تعزيز المشاركة الاجتماعية ورفع كفاءة الموارد البشرية:- فى هذا الجانب تم العمل على توفير قاعدة بيانات دقيقة عن العمالة فى قطاع السياحة، بالإضافة إلى حصر المنشآت الرسمية العاملة بالقطاع وبيانات العاملين الرسميين، وتحسين عملية الموائمة بين العرض والطلب على العمالة، وتوفير العمالة المطلوبة لأصحاب المنشآت السياحية، وخفض معدلات البطالة فى قطاع السياحة، ورفع تنافسية سوق العمل السياحية فى مصر، بهدف تسهيل العمل فى هذا القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير معلومات للمستثمرين.

المحور الخامس: العمل على تعظيم الاستفادة من الوسائل التكنولوجية

المحور السادس: الحفاظ على التوازن البيئى واستدامة النشاط السياحى والأثرى:- هذا الجانب يهتم بالحفاظ على التوازن البيئى واستدامة النشاط السياحى، وقد بذلت الدولة فى هذا الجانب جهوداً لتحويل القطاع السياحى المصرى إلى قطاع صديق للبيئة تماشياً مع أهداف استراتيجية التنمية المستدامة للوزارة ورؤية مصر ٢٠٣٠ للحفاظ على التوازن البيئى واستدامة النشاط السياحى والأثرى، وبالتالى تم إطلاق حملة ECO EGYPT بالتعاون مع وزارة البيئة للترويج للسياحة البيئية محلياً ودولياً، مشيراً إلى حرص الوزارة على دعم السياحة البيئية المستدامة.**(فراج،٢٠٢٢، ص ٢٦٨).**

ثالثاً: الإطار التطبيقى للبحث

يهدف البحث إلى قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على تنمية القطاع السياحى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢، واختبار صحة الفرض القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب سعر الصرف وتنمية القطاع السياحى بمؤشراته وهى(عدد السائحين، عدد الليالى السياحية، حجم الإيرادات السياحية، عدد العاملين بالقطاع السياحى وحجم الاستثمارات). وللوصول إلى هذا الهدف واختبار فرضية الدراسة نقوم أولا بتوصيف النموذج ثم إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية ثم التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL واختبار ثبات التباين وصحة النموذج للوصول إلى النتائج والتوصيات على النحو التالى

١- توصيف النموذج

يمكن التعبير عن النموذج الرياضى على النحو التالى

$$LnY_1 = \beta_0 + \beta_1 LnX_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 LnX_5 + \beta_6 LnX_6 + \beta_7 LnX_7 + \beta_8 LnX_8 + e \quad \ldots\ldots (1)$$

$$LnY_2 = \beta_0 + \beta_1 LnX_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 LnX_5 + \beta_6 LnX_6 + \beta_7 LnX_7 + \beta_8 LnX_8 + e \quad \ldots\ldots (2)$$

$$LnY_3 = \beta_0 + \beta_1 LnX_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 LnX_5 + \beta_6 LnX_6 + \beta_7 LnX_7 + \beta_8 LnX_8 + e \quad \ldots\ldots (3)$$

$$LnY_4 = \beta_0 + \beta_1 LnX_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 LnX_5 + \beta_6 LnX_6 + \beta_7 LnX_7 + \beta_8 LnX_8 + e \quad \ldots\ldots (4)$$

المتغيرات التابعة

Y_1: يعبر عن عدد السائحين ويُقاس بالاعتماد على عدد السائحين الوافدين إلى مصر.

Y_2: يعبر عن عدد الليالى السياحية التى قضاها الوافدون إلى مصر.

Y_3: يعبر عن حجم الإيرادات السياحية، أي إجمالى ما تحققه الدول المضيفة المستقبلة للسائحين من العائدات المالية.

Y_4: يعبر عن عدد العاملين بالقطاع السياحى وهم عدد العاملين فى قطاع السياحة العام والخاص.

وتتمثل B_0، β_1.....β_9 هي معلمات نموذج الانحدار.

المتغيرات المستقلة

***Ln*:** تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي.

X1: يعبر عن سعر الصرف الحقيقى الفعال

X2: يعبر عن معدل التضخم مُقاساً بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين.

X3: يعبر عن سعر الفائدة على الإقراض

X4: يعبر عن معدل نمو الناتج الاجمالى العالمى

X5 : يعبر عن حجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

X6: يعبر عن حجم الاستثمارات السياحية العامة

X7: يعبر عن حجم الاستثمارات السياحية الخاصة

X8: يعبر عن الطاقة الفندقية

٢- استقرار السلاسل الزمنية

يتضح أن العديد من المتغيرات المدرجة في النموذج كانت مستقرة في حالة المستوى level عند مستوى معنوية 5% الذي اعتمده الباحث وبعض المتغيرات الأخرى كان غير مستقر. لذلك تم أخذ الفروق الأولى وكانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول في المتغيرات. ووفقًا لذلك فإن اختلاف درجات الاستقرارية بين حالة المستوى وحالة الفرق الأول، وكذلك صغر حجم العينة والتي تبلغ ٣٠ مشاهدة، فالنموذج الأنسب للتعامل مع البيانات هو نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطئة ARDL.

٣- نتائج اختبار التكامل المشترك

يتم دراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة ككل المدرجة فى النماذج وبين المتغيرات التابعة، وذلك من خلال اختبار الحدود Bound test.

جدول رقم (٥) اختبار وجود تكامل مشترك في النماذج المختلفة

	النموذج الأول			
Test Statistic	Value (القيمة)	Signif. (مستوى المعنوية)	I(0) الحد الأدنى	I(1) الحد الأعلى
F-statistic	3.120830	10%	1.85	2.85
K	8	5%	2.11	3.10
		2.5%	2.33	3.42
		1%	2.62	3.77
	النموذج الثانى			
F-statistic	4.282758	10%	2.13	3.09
K	8	5%	2.38	3.41
		2.5%	2.62	3.7
		1%	2.93	4.06
	النموذج الثالث			
F-statistic	5.623664	10%	1.66	2.79
K	8	5%	1.91	3.11
		2.5%	2.15	3.4
		1%	2.45	3.79
	النموذج الرابع			
F-statistic	5.040341	10%	1.95	3.06
K	8	5%	2.22	3.39
		2.5%	2.48	3.7
		1%	2.79	4.1

وبالنظر إلى الجدول أعلاه نقوم بفحص قيمة F-statistic بالنسبة للنماذج الأربعة كانت على التوالى ١٢،٣، ٢٨،٤، ٦٥،٥، ٤،٥ ومقارنتها بالحدود الخاصة بمستوى المعنوية الذي اعتمد عليه البحث، وهو 5% فنجد أن قيمة إحصاء الاختبار كانت أكبر من الحد الأعلى، والتى كانت على التوالى ١٠،٣، ٤١،٣، ١١،٣، ٣٩،٣ وهذا يعني أن قيمة إحصاء الاختبار أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النماذج الأربعة وبين المتغيرات التابعة المفسرة له.

دراسة العلاقات فى الأجل القصير:

جدول رقم: (٦) تقديرات النماذج الأربعة في الأجل القصير

النموذج الأول				
Variable المتغيرات	Coefficient معامل التأثير	Std. Error معامل الخطأ	t-Statistic المحسوبة t	Prob. الإحتمال
D(LNX1)	0.730905	0.322200	2.268481	0.0375
D(X4)	0.103137	0.024539	4.202999	0.0007
D(LNX8)	0.887348	0.303663	2.922144	0.0100
CointEq(-1)*	-0.518522	0.074254	-6.983048	0.0000
النموذج الثانى				
D(X4)	0.097507	0.031030	3.142365	0.0078
D(DLNX8)	0.560232	0.166784	3.359034	0.0037
CointEq(-1)*	-0.905790	0.106396	-8.513368	0.0000
النموذج الثالث				
D(X3)	0.063583	0.022612	2.811944	0.0120
D(X4)	0.059959	0.015860	3.780511	0.0015
CointEq(-1)*	-0.505297	0.058569	-8.627331	0.0000
النموذج الرابع				
D(LNX1)	-6.972027	2.688147	-2.593618	0.0204
D(X2)	-0.268283	0.066529	-4.032540	0.0011
D(LNX8(-1))	-4.239960	1.960281	-2.162934	0.0471
CointEq(-1)*	-1.243780	0.149133	-8.340066	0.0000

تم إعداد الجدول من خلال برنامج Eviews

- بالنظر إلى جدول المتغيرات في الأجل القصير نستنتج التالي بالنسبة للنموذج الأول والذى يختبر العلاقة بين أثر تقلب سعر على عدد السائحين:

١- المتغير D(LNX1) المعبر عن سعر الصرف الحقيقى الفعال له أثر معنوي على عدد السائحين، حيث كانت معنوية المتغير ٣% أي أقل من ٥% بدرجة ثقة ٩٥%، وتوجد علاقة

طردية بين سعر الصرف الحقيقى الفعال وبين عدد السائحين الوافدين إلى مصر، حيث بلغ قيمة معامل التأثير ٧٣%، وهذا يعنى أن تغير سعر الصرف بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة الطلب السياحى(عدد السائحين) بمقدار ٧٣%. وهذا يؤكد صحة الفرض الأول القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الحقيقى وعدد السائحين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة (George Agiomirgianakis 2015 ،yi can 2015).

٢- المتغير D(X4) المعبر عن معدل نمو الناتج الاجمالى العالمى له أثر معنوي على عدد السائحين، حيث بلغت معنوية المتغير ٠.٠٠٧ أي أقل من ٥% بدرجة ثقة ٩٥%، وتوجد علاقة طرية بين معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى وعدد السائحين الوافدين إلى مصر، حيث بلغ معامل التأثير ١٠%، وهذا يعنى أن التغير فى معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى يفسر حوالى ١٠% من التغير فى حجم الطلب السياحى فى مصر، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتتفق مع دراسة (محمد على ٢٠٢٢، أحمد رشاد الشربينى ٢٠٠٨، Tshidzumba 2022، yi can 2015).

٣- أن المتغير D(LNX8) المعبر عن حجم الطاقة الفندقية له أثر معنوي على عدد السائحين، حيث كانت معنوية المتغير ٠.١٠٠أي أقل من ٥% المستوى الذي اختاره الباحث، وهذا العلاقة الطردية بين حجم الطاقة الفندقية وعدد السائحين القادمين إلى مصر، حيث بلغ معامل التأثير ٨٨% أى أنه عندما يتغير حجم الطاقة الفندقية يزداد الطلب السياحى (عدد السائحين) بمقدار ٨٨%، أى أن حجم الطاقة الفندقية من المتغيرات الحاكمة التى تؤثر على عدد السائحين القادمين إلى مصر وأن توافر المناخ السياحى المناسب يساعد على جذب المزيد من السائحين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة (نهلة عبد الوهاب ٢٠١٤).

٤- معامل تصحيح الخطأ ذو علاقة معنوية وبلغت قيمته -٥١.٠٠ مما يعكس قدرة المتغيرات المفسرة في النموذج على تحقيق التصحيح التلقائى في حالة حدوث أزمات أو صدمات معينة.

*** وبالنسبة للنموذج الثانى والذى يختبر العلاقة بين أثر تقلب سعر الصرف على عدد الليالى السياحية**

١- أن المتغير D(X4) المعبر عن معدل نمو الناتج الاجمالى العالمى له أثر معنوي على عدد الليالى السياحية، حيث كانت معنويته أقل من ٥%، وتوجد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى وعدد الليالى السياحية، حيث بلغ معامل التأثير ٩% وهذا يعنى أنه عندما يتغير معدل نمو الناتج الاجمالى العالمى بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة عدد الليالى السياحية بمقدار٩%، وإن كانت هذه النسبة ضئيلة إلا أنها تؤثر على حجم الطلب السياحى الأجنبى فى مصر حيث يعتبر الدخل العالمى أحد محددات الطلب السياحى الخارجى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة (Yi can 2015، leiv Opstad and Randi 2021 Hammervol).

٢- أن المتغير D(DLNX8) المعبر عن حجم الطاقة الفندقية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين حجم الطاقة الفندقية وعدد الليالى السياحية بمعامل تأثير بلغ ٥٦%، أى أنه عندما يتغير حجم الطاقة الفندقية بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة عدد الليالى السياحية بمقدار ٥٦%، مما يشير إلى أن توافر المناخ السياحى المناسب يساهم فى جذب المزيد من السائحين وزيادة عدد الليالى السياحية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

٣- معامل تصحيح الخطأ ذو علاقة معنوية وبلغت قيمته -٠،٩٠ مما يعكس قدرة المتغيرات المفسرة في النموذج على تحقيق التصحيح التلقائى في حالة حدوث أزمات أو صدمات معينة.

*** وبالنسبة للنموذج الثالث والذى يختبر العلاقة بين أثر تقلب سعر الصرف على الإيرادات السياحية**

١- أثبتت نتائج التحليل أن المتغير D(X3) الذى يعبر عن سعر الفائدة على الإقراض له أثر معنوي موجب على حجم الإيرادات السياحة، بدرجة ثقة ٩٥%، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة على الإقراض وحجم الإيرادات السياحية بمعامل تأثير ٦% وهذا يعنى أنه عندما يتغير سعر الفائدة بمقدار ١% يؤدي إلي تغير حجم الإيرادات السياحية بمقدار ٦% ، حيث يؤدى ارتفاع الفائدة على الاقتراض إلى ارتفاع تكلفة القروض بالنسبة

للأفراد والشركات مما يؤدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحى وهذا يؤثر سلباً على حجم الطاقة الفندقية للقطاع السياحى والمناخ الخدمى المتوافر وبالتالى تنخفض الإيرادات السياحية، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية ويفسر ذلك وجود عوامل أخرى مؤثرة فى المناخ الاستثمارى بخلاف سعر الفائدة على الإقراض وهذا ما أكده كينز فى تعقبه على مرونة العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، حيث أن الاقتراض ليس هو السبيل الوحيد لتمويل الاستثمارات.

٢- المتغير D(X4) الذى يعبر عن معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى له أثر معنوي موجب على حجم الإيرادات السياحية، بدرجة ثقة ٩٥%، أى توجد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى وحجم الإيرادات السياحية بمعامل تأثير ٥%، أى أنه عندما يتغير معدل نمو الناتج الاجمالى العالمى بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة حجم الإيرادات السياحية بمقدار ٥%، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة (محمد على ٢٠٢٢، أحمد رشاد الشربينى ٢٠٠٨، Tshidzumba 2022، yi can 2015).

٣- قدرة النموذج على التصحيح التلقائى تعنى صحة اختيار المتغيرات المحددة للنموذج وصحة العلاقات القائمة، وهذا يؤكد أنه في حالة حدوث أى صدمات خارجية تستطيع متغيرات النموذج ذاتها بالتصحيح التلقائى بمقدار -٠،٥٠.

*** وبالنسبة للنموذج الرابع:**

١- أن المتغير D(LNX1) المعبر عن سعر الصرف الحقيقى الفعال له أثر معنوي سالب على عدد العاملين بالقطاع السياحى، حيث كانت معنوية المتغير ٠،٠٢ أي أقل من ٥% بدرجة ثقة ٩٥%، وهذا يعنى أنه عندما يتغير سعر الصرف الحقيقى الفعال بمقدار ١% يؤدى إلى انخفاض عدد العاملين بالقطاع السياحى بمقدار٩،٦%، وهذه النتيجة خلافاً لما أقرته النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الطلب السياحى تتطلب مزيداً من الخدمات المصاحبة واللازمة لتلبى احتياجات الطلب السياحى من أيدى عاملة سواء فى مرحلة الاستثمارات أو فى مرحلة تقديم الخدمة الفندقية والخدمات الأخرى. ومن وجهه نظر أخرى يمكن تفسير صحة العلاقة العكسية بين

سعر الصرف الحقيقى الفعال وبين عدد العاملين بالقطاع السياحى من خلال تأثر ارتفاع الأجر فى سوق العمل حيث يمكن أن يؤثر انخفاض سعر الصرف على حجم الدخل النقدى للعامل فى السياحة.

٢- أن المتغير D(X2) المعبر عن معدل التضخم له أثر معنوي سالب على عدد العاملين بالقطاع السياحى بدرجة ثقة ٩٥%، ويشير الجدول إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعدد العاملين بالقطاع السياحى بمعامل تأثير ٢٦%، أى أنه عندما يتغير معدل التضخم بمقدار ١% يؤدي إلي انخفاض عدد العاملين بالقطاع السياحى بمقدار ٢٦% ، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤثر بصورة سلبية فى تكلفة الاستثمار فى القطاع السياحى ويخلق حالة من عدم الاستقرار فى قطاع الأعمال وعدم اليقين وتؤدى فى النهاية إلى انخفاض الطلب على العمالة نتيجة ارتفاع معدلات الأجور وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

٣- أن المتغير D(LNX8) المعبر عن حجم الطاقة الفندقية له أثر معنوي سلبى على عدد العاملين بالقطاع السياح بمستوى معنوية 0.04 أي أقل من 5% ، وأن هناك علاقة عكسية بين حجم الطاقة الفندقية وعدد العاملين بالقطاع السياحى، أى أنه عندما يتغير حجم الطاقة الفندقية بمقدار ١% يؤدي إلي تغير عدد العاملين بالقطاع السياحى بمقدار ٤٢%، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية. حيث أن زيادة حجم الطاقة الفندقية تتطلب مزيداً من العمالة لتوفير المناخ الخدمى المناسب لخدمة الطلب السياحى، إلا أنه يمكن أن تكون الظروف الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد المصرى وارتفاع معدلات التضخم الحادة والتى أدت إلى انخفاض مستويات الدخول الحقيقية ومن ثم انخفاض مستويات معيشة الأفراد، مما دفع أعداد متزايدة من الشباب خاصة الذين كانوا يعملون بالقطاعات السياحية فى الاتجاه إلى الهجرة الخارجية، بالإضافة إلى اتجاه جانب الشركات السياحية لانخفاض طلبهم على العمالة نتيجة لارتفاع معدلات الأجور.

٤- معامل تصحيح الخطأ ذو علاقة معنوية وبلغت قيمته -٢٤،١ مما يعكس قدرة المتغيرات المفسرة في النموذج على تحقيق التصحيح التلقائى في حالة حدوث أزمات أو صدمات معينة.

وتعليقاً على اختبارات الفروض السابقة يتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة المفسرة لطبيعة العلاقة بين تخفيض الصرف وتنمية القطاع السياحى فى الأجل القصير تظهر من خلال تأثير تخفيض سعر الصرف على المتغيرات التالية:

- عدد السائحين، حيث بلغ معامل التأثير ٨٨%، ويليه سعر الصرف الحقيقى الفعال بمعامل تأثير ٧٣% ثم عدد الليالى السياحية بمعامل تأثير ٥٦% وحجم الطاقة الفندقية ٤٢ %، وكان أقل المتغيرات تأثيرا هو معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى حيث بلغ معامل التأثير ١٠% ، وسعر الفائدة على الإقراض حيث بلغ معامل التأثير ٦% وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

وفيما يخص حجم الإيرادات السياحية، فقد أثبتت النتائج محدودية تأثير تخفيض سعر الصرف على زيادة الايرادات السياحية فى الأجل القصير حيث لم يتجاوز معامل التأثير ٥% وهذه النتيجة تتفق مع التحليل النظرى الذى يوضح تأثير الصدمات والأحداث الداخلية والخارجية المختلفة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة، والتى أضرت بقطاع السياحة فى مصر، وأدت إلى عدم فاعلية سياسة تخفيض سعر الصرف فى زيادة الجذب السياحى ومن ثم زيادة الايرادات السياحية.

٢-: دراسة العلاقات فى الأجل الطويل :

جدول رقم (٧) تقديرات النماذج في الأجل الطويل

	النموذج الأول			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX6(-1)	0.194596	0.089478	2.174797	0.0450
LNX7(-1)	0.243626	0.107485	2.266594	0.0376
C	-0.886929	4.172369	-0.212572	0.8343
	النموذج الثانى			
LNX1(-1)	-1.699359	0.706954	-2.403776	0.0319
C	-123.8340	74.49226	-1.662374	0.1203
	النموذج الثالث			
LNX1(-1)	-1.026448	0.424894	-2.415773	0.0272
LNX5**	0.825102	0.340609	2.422432	0.0269
C	1.385272	7.146209	0.193847	0.8493
	النموذج الرابع			
LNX7(-1)	1.860989	0.701726	2.652016	0.0181
C	-20.20523	18.68021	-1.081638	0.2965

تم إعداد الجدول من مخرجات برنامج EViews

*** بالنسبة لتقديرات النموذج الأول كانت كما يلى:**

١- المتغير (LNX6) المعبر عن حجم الاستثمارات السياحية العامة له أثر معنوي موجب على عدد السائحين بمعامل تأثير 19%، حيث تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم العوامل الجاذبة للسائحين حيث تساهم فى تحسين المناخ الجاذب للسياحة بما يؤدى إلى استيعاب المزيد من الطلب السياحى الخارجى، وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة(رانيا محمد ٢٠٢١، نهلة عبد الوهاب ٢٠١٤).

٢- كان المتغير (LNX7) المعبر عن حجم الاستثمارات السياحية الخاصة له أثر معنوي موجب على عدد السائحين الأجل الطويل بمعامل تأثير 24%، أى أنه عندما يتغير حجم الاستثمارات السياحية الخاصة بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة عدد السائحين بمقدار 24%، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة حجم الاستثمارات الخاصة فى القطاع السياحى تسمح بتوفير مناخ سياحى مناسب من حيث حجم الطاقة الفندقية وتوفير الخدمات السياحية الأخرى بمستوى مناسب يساهم فى تحقيق المزيد من الجذب السياحى ويضمن استمراريته فى الأجل الطويل خاصة فى ظل ظروف المنافسة الشديدة فى المنطقة المحيطة. وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة (رانيا محمد ٢٠٢١، نهلة عبد الوهاب ٢٠١٤).

وكانت المعادلة في الأجل الطويل كالتالي:

$$LNY1 = -0.886929 + 0.194596 * LNX6(-1) + 0.243626 * LNX7(-1)$$

*** بالنسبة لتقديرات النموذج الثانى كانت كما يلى:**

١- كان المتغير (LNX1) المعبر عن سعر الصرف الحقيقى الفعال له أثر معنوي سالب على عدد الليالى السياحية، وذلك بمعامل تأثير 1.6% ، مما يعكس زيادة درجة مرونة تأثير سعر الصرف على عدد الليالى السياحية مما يعنى أن تخفيض سعر الصرف بنسبة ١%

تؤدى إلى زيادة عدد الليالى السياحية بنسبة أكبر من ١%، اتفاقاً مع النظرية الاقتصادية وفاعلية تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف لزيادة الجذب السياحى الخارجى خاصة فى الأجل الطويل، وتتفق مع دراسة(Sara Elnagy،Mohamed Anter 2018 ، Tshidzumba 2022).

وكانت المعادلة في الأجل الطويل كالتالي:

$$LNY2 = -123.8340 - 1.699359 * LNX1(-1)$$

*** بالنسبة لتقديرات النموذج الثالث كانت كما يلى:**

١- كان المتغير (LNX_1-1) المعبر عن سعر الصرف الحقيقى الفعال له أثر معنوي على حجم الإيرادات السياحية، ويشير الجدول إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقى الفعال وبين حجم الإيرادات السياحية بمعامل تأثير 1.02%، أى أن تخفيض سعر الصرف بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة حجم الإيرادات السياحية بنسبة أكبر من ١%، ويعكس مرونة الطلب السياحى لتغيرات أسعار الصرف، أى أن سياسة تخفيض سعر الصرف تزيد من تنافسية السياحة المصرية ويزداد عدد السائحين مما يزيد من الإيرادات السياحية مما يساهم فى سد فجوة النقد الأجنبى التى تواجهها الدولة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية بشرط نوافر المناخ السياحى الأمن، وتتفق أيضاً مع دراسة (محمد على ٢٠٢٢، George Agiomirgianakis 2015). دراسة(زينب توفيق ٢٠١١).

وكانت المعادلة في الأجل الطويل كالتالي:

$$1.026448 * LNX1 + 0.8251 * LNX5 \quad - LNY3 = 1.3853$$

*** بالنسبة لتقديرات النموذج الرابع كانت كما يلى:**

١- كان المتغير ((LNX7(-1) المعبر عن حجم الاستثمارات السياحية الخاصة له أثر معنوي موجب على عدد العاملين بالقطاع السياحى، بمعامل تأثير 1.86%، أى أنه عندما يتغير حجم الاستثمارات السياحية الخاصة بمقدار ١% يؤدي إلي زيادة عدد العاملين فى القطاع السياحي بنسبة أكبر من ١% ، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات السياحية الخاصة تتطلب مزيداً من العمالة لتوفير المناخ الخدمى المناسب لخدمة الطلب السياحة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

وكانت المعادلة في الأجل الطويل كالتالي:

LNY4 = 0.0731+ 1.860989* LNX7(-1)

وبناءً على التحليل السابق نستطيع أن نحدد أكثر المتغيرات تأثيراً على الظاهرة محل الدراسة فى الأجل الطويل حيث أشارت النتائج إلى:

١- أن أكثر المتغيرات تأثيرا على العلاقة بين تخفيض سعر الصرف وتنمية القطاع السياحى فى مصر مقاساً بعدد الليالى السياحية فى الأجل الطويل خلال فترة الدراسة كانت: سعر الصرف الحقيقى الفعال حيث بلغ معامل التأثير١،٦٩ . وحجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى حيث بلغ معامل التأثير ٨٢، ثم حجم الاستثمارات السياحية الخاصة والعامة حيث بلغ معامل التأثير ٢٤، ١٩ على التوالى ، ثم عدد العاملين فى القطاع السياحى ، وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

ثالثاً: إختبارووجود serial correlation بين البواقي:

تم اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك من اختبار serial correlation LM test بحيث يكون فرض العدم أنه يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء والفرض البديل لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وأثبتت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي حيث كانت قيمة احتمال K^2 للنماذج الأربعة على التوالى 0.11 ، 07. ، 07. ، 08. أى القيم أكبر من 5% أي

أننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بأنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

جدول رقم: (٨) اختبارعدم وجود ارتباط سلسلى في النماذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
النموذج الأول			
F-statistic	1.112491	14)، Prob. F(2	0.3561
Obs*R-squared	4.388258	Prob. Chi-Square(2)	0.1115
النموذج الثانى			
F-statistic	1.081681	9)،Prob. F(2	0.3793
Obs*R-squared	5.232363	Prob. Chi-Square(2)	0.0731
	النموذج الثالث		
F-statistic	1.413066	15)، Prob. F(2	0.2740
Obs*R-squared	5.073239	Prob. Chi-Square(2)	0.0791
	النموذج الرابع		
F-statistic	1.315319	14)، Prob. F(1	0.2191
Obs*R-squared	4.34840	Prob. Chi-Square(1)	0.0813

رابعاً: اختبارثبات التباين Homoscedasticity

أثبت اختبار ARCH الذى يقيس مدى اختلاف التباين نتيجة عدم تجانس البيانات أو طول الفترة الزمنية أن نتيجة pro chi square للنماذج الأربعة على التوالى كانت 0.09 ، 47.، 85. ، 59. أى أكبر من 5% حيث نقبل الفرض العدم، وهو عدم وجود مشكلة اختلاف التباين أي أن تباين الأخطاء يتسم بالثبات، ومن ثم لا توجد هذه المشكلة كما بالجدول رقم (٩).

جدول (٩): اختبارعدم ثبات التباين في النماذج المختلفة

Heteroskedasticity Test: ARCH			
	النموذج الأول		
F-statistic	2.930352	29)، Prob. F(1	0.0976
Obs*R-squared	2.844971	Prob. Chi-Square(1)	0.0917
	النموذج الثانى		
F-statistic	0.472210	22)،Prob. F(1	0.4992
Obs*R-squared	0.504314	Prob. Chi-Square(1)	0.4776
	النموذج الثالث		
F-statistic	0.030380	29)، Prob. F(1	0.8628
Obs*R-squared	0.032442	Prob. Chi-Square(1)	0.8571
	النموذج الرابع		
F-statistic	0.259900	28)، Prob. F(1	0.6142
Obs*R-squared	0.275904	Prob. Chi-Square(1)	0.5994

خامساً: اختبارصحة الدالة للنموذج

يتم فحص مدى صحة الشكل الدالي من خلال اختبار ramsey test من خلال فحص احتمال قيمة اختبار F ، وكانت قيمة الاحتمال للنماذج الأربعة على التوالى 0.09 ، 49. ، 86. ، 94. أى أكبر من 5% وهذا يعني صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج واستقرار شكل الدالة للنموذج.

جدول (١٠) اختبار صحة الشكل الدالى في النماذج

Ramsey RESET Test				
Equation: Least Squares				
	النموذج الأول			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018362	0.004143	4.432578	0.0001
RESID^2(-1)	-0.299076	0.174712	-1.711827	0.0976
	النموذج الثانى			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018062	0.006009	3.005662	0.0065
RESID^2(-1)	-0.151043	0.219802	-0.687176	0.4992
	النموذج الثالث			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028340	0.008869	3.195282	0.0034
RESID^2(-1)	-0.032449	0.186170	-0.174299	0.8628
	النموذج الرابع			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.521379	0.281675	1.850995	0.0765
RESID^2(-1)	0.035094	0.492047	0.071322	0.9437

ووفقًا لما سبق يمكننا القول بأن النماذج مستقرة، ويمكن الاعتماد عليهم للتنبؤ بالمعلمات في الأجل الطويل.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

هدف البحث إلى تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على تنمية القطاع السياحى في مصر من خلال المحاور سابقة التحديد، والتى قدمت تحليلاً لطبيعة قطاع السياحة وأهميته في الاقتصاد المصرى وطبيعة أسعار الصرف والتغيرات المتلاحقة به في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وتوصل البحث إلى النتائج التالية:-

١- ضعف معدلات النمو والتطور في القطاع السياحى المصرى، نظراً لما شهده الاقتصاد المصرى من أحداث داخلية وخارجية خلال فترة الدراسة، وشدة المنافسة لهذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط. مما أثر سلبً على معدلات النمو والتطور .

٢- أن سعر الصرف يؤثر على قرار السائحين في اختيار المقصد السياحى والطلب عليه، ولكن خفض سعر صرف الجنيه المصرى لا يمكن أن يكون هو المتغير الوحيد الذى يفسر الزيادة المضطردة في السياحة الوافدة إلى مصر، حيث أن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة فيه مثل مستوى المنشآت والتجهيزات السياحية، والبنية الأساسية والظروف المناخية، ومستوى الأمان والاستقرار السياسى والاجتماعى المتوفر فى المجتمع .

٣- لعبت زيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع السياحى (العامة والخاصة) خلال فترة الدراسة إلى خلق المزيد من فرص العمل في مختلف خدمات القطاع السياحى، بما يساعد على زيادة فرص النمو والتوسع فى حجم الطاقة الفندقية المتاحة في هذا القطاع.

٤- أثبتت نتائج الدراسة أن أكثر المتغيرات المستقلة قدرة على تفسير طبيعة العلاقة بين تخفيض أسعار الصرف وتنمية القطاع السياحى من خلال النماذج الأربعة فى الأجل القصير هى حجم الطاقة الفندقية، سعر الصرف الحقيقى الفعال، معدل التضخم، وأقل المتغيرات المستقلة تأثيراً هو معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى.

٥- أثبتت نتائج الدراسة أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على تنمية القطاع السياحى من خلال النماذج الأربعة فى الأجل الطويل هى سعر الصرف الحقيقى الفعال، حجم الناتج المحلى

الإجمالى الحقيقى، حجم الاستثمارات السياحية الخاصة، وأقل المتغيرات المستقلة تأثيراً هو حجم الاستثمارات السياحية العامة.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج التى تم التوصل إليها يقدم البحث بعضاً من التوصيات التى يمكن أن تساهم فى تحقق الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها بالقطاع السياحى وفقاً لما ورد فى رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية السياحية على النحو التالى:

١- وضع خطط استراتيجية قصيرة وطويلة الأجل منظمة للترويج السياحى بالخارج، من خلال مكاتب التمثيل الدبلوماسى ومؤتمرات الشباب والحملات الدعائية وشركات السياحة بالقطاع الخاص ومركز التسوق الشاملة، لتحقيق مزيد من الجذب السياحى، مع الدراسة المستفيضة لما تقدمه الدول المنافسة من برامج وخدمات سياحية.

٢- التركير على علاج الاختلالات الهيكلية بالقطاعات الاقتصادية الحيوية الى تدعم قطاع السياحة، من خلال توجيه السياسات المالية والنقدية المختلفة ومبادرات البنك المركزى والتى تركز على الابتكار وتجديد وتنوع القطاعات الاقتصادية الداعمة للسياحة لخلق ميزة تنافسية تدعم تحفير الطلب السياحى الخارجى.

٣- المتابعة المستمرة لسياسة سعر الصرف المطبقة فى الاقتصاد المصرى، وتذليل العقبات التى تحد من مرونتها وفاعلية تأثيرها على القطاعات المختلفة ومنها القطاع السياحى.

٤- عقد بروتوكلات تعاون وتوأمة مع بعض شركات السياحة والتسويق فى مختلف دول العالم لإعداد برامج سياحية مشتركة، ووضع نظم تسعير مناسبة تسمح بكسر حدة المنافسة خاصة مع دول الجوار والدول القريبة من السوق السياحى المصرى. خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى وانتشار وسائل التواصل الاجتماعى.

قائمة المراجع

١- حسين، أحمد محمد (٢٠٢٤). محددات ميزان السياحة فى مصر. **المجلة الدولية للسياسات العامة فى مصر**، معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية، مجلد ٣، العدد ١، مصر.

٢- مندور، أسماء محى الدين (٢٠١٨). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة المنوفية.

٣- الشربيني، أحمد رشاد (٢٠٠٨). أثر تغير سعر صرف الجنية المصري على أداء القطاع السياحى فى مصر. **رسالة ماجيستير**، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

٤- عبد السميع، أميرة محمد (٢٠٠٢). تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحى المصري. **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٥- إسماعيل، أشرف، لطيف، هدى (٢٠٢٣). الاستثمار السياحى فى مصر المقومات والمعوقات. مقالة، **المجلة الدولية للتراث والسياحة**، المجلد١٧، العدد(١)، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم.

٦- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢١). آثار كوفيد ١٩ على الاقتصاد المصري لقطاع السياحة. **آراء اقتصادية**، العدد ٢٥، القاهرة.

٧- حسنين، جليلة حسن (١٩٩٤). الطلب السياحى الدولي والتنمية السياحية فى مصر. **رسالة ماجستير**، كلية السياحة والفنادق، جامعة الاسكندرية.

٨- عبد الوهاب، خالد (٢٠١٦). تأثير الفروق فى أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري. **اتحاد الغرف العربية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

٩- عبد الحميد، رانيا محمد (٢٠٢١). الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر. **رسالة دكتوراه**، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس.

١٠- السيد، زينب (٢٠١٤). تقييم أثر النشاط السياحى فى النمو الاقتصادى فى مصر. **بحوث اقتصادية عربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المستقبل ، مصر، العدد ٦٥.

١١- سعد، سعد سمير(٢٠١٧). تأثير الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة المصرى. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد١، المجلد٣١.

١٢- مرسى، سلوى محمد، الصاوي، زينب محمد (٢٠٢٠). تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصري. **سلسلة أوراق السياسات**، رقم ١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو.

١٣- زين الدين، صلاح (٢٠١٦). دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر. **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى الدولى الثالث القانون والسياحة**، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

١٤- أبو سيف، عطا الله، فهمى، رشا حسن (٢٠٢٠). تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر. **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة حلوان.

١٥- البدري، عصام أحمد (٢٠٢٠). الاتجاهات الحديثة فى السياسة النقدية والنمو الاقتصادي. بحث مرجعي مقدم إلى اللجنة العلمية لترقية الاساتذة والأساتذة المساعدين.

١٦- الصغير، كريمة محمد (٢٠٠٨). تنمية القطاع السياحى المصري والأثار البيئية. **رسالة ماجيستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٧- موسي، منال جابر (٢٠١٧). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

١٨- على، محمد (٢٠٢٢). محددات الطلب الأوروبى على السياحة فى مصر. **المجلة العلمية كلية التجارة**، جامعة أسوان، المجلد ٢٣، العدد٤.

١٩- معهد التخطيط القومي **(٢٠٠٨)**. اقتصاديات القطاع السياحى في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى. **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، مذكرة خارجية، رقم ١٢٤، القاهرة، ديسمبر.

٢٠- محمد، ماهر حسن (٢٠١٨). تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.

٢١- فراج، محمد (٢٠٢٢). دور المجتمع المحلى فى تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠. **مقالة**، المجلد ٣، العدد٢.

٢٢- عثمان، مصطفى (٢٠٠٦). أثر تغيرات معدل الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة. **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

٢٣- ياسر، مى (٢٠١٣). تأثير الازمات على قطاع السياحة في مصر خلال الفترة من ١٩٩٢حتى ٢٠٠٩. **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٤- محمد، نشوى، فتحي، فاروق (٢٠١٩). العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، العدد الأول، يناير.

٢٥- عبد الوهاب، نهلة (٢٠١٤). أثر السياسات الاقتصادية الحكومية على صناعة السياحة فى مصر. **رسالة دكتوراه**،

جامعة حلوان، كلية السياحة والفنادق.

٢٦- تاج الدين، هبة الله محمد (٢٠٢٢). سياسات سعر الصرف وآثارها على التجارة الخارجية لقطاع الأدوية فى مصر. **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٢٧- شحاته، وفاء بسيوني، معن، رمضان السيد (٢٠٢٠). دور سياسات سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٨. **المجلة العلمية التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

٢٨- دعبس، يسري (٢٠٠١). السلوك الاستهلاكى للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية. البيطاش سنتر للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية.

المراجع الأجنبية

1- Chi , Junwook (2020). The Impact of Third Country Exchange Rate Risk on International Air Travel Flows: The Case of Korean outbound Tourism Demand . **Journal of Transport Policy**, Faculty of Travel Industry Management, university of Hawaii at Manoa, Vol 89.

2- Hadiyan, Dzakiyy & Budiman, Dedi (2021). Cointegration Analysis of Tourism sector, Inflation, Interest Rate and Economic Growth in a Special Autonomy Region

of Aceh Province,Indonesia.**International Journal of Scientific Research in Science Engineering and Technology**، Faculty of Economics، Indonesia.

3- Agiomirgianakis ,George(2015). Effects of Exchange Rate Volatility on Tourist Flows Into Iceland**. International Conference on Applied Economics**, Faculty of Social Sciences, Hellenic Open University.

4- Mancini, Loriano & Ranaldo, Angelo (2013). Liquidity in the Foreign Exchange Market: Measurement, Commonality, and Risk Premiums**. Journal of Finance** , vol 68, No5.

5- Afari, Maxwell Opoku (2004). Measuring the Real Effective Exchange Rate(REER) in Ghana. Research Paper ،**Centre for Research in Economic Development and International Trade**، University of Nottingh.

6- Kesriyeli ,Mehtap (1997). The Real Exchange Rate Definitions and Calculations. **Working Paper**، Central Bank of the Republic of Turkey.

7- EL Nagy, Sara & Anter, Mohamed(2018). The Effect of the Egyptian Pound Exchange Rate Change on the International Tourist Demand to Egypt. **International Journal of Heritage Tourism and Hospitality**، vol.12، No.212، Faculty of Tourism، Fayoum University، Egypt.

8- Alireza, Seyed (2018). **The (un) Sticky Role of Exchange and Inflation Rate in Tourism Development: insight from the Low and High Political Risk**

Destinations. Faculty of Business، Girne American University، Kyrenia، North Cyprus، Turkey.

9- Tshidzumba, N.A. & ohadunjoye, O.N. & chaka, M. (2022). Impact of Exchange Rate Regime on International Tourist's Inflow in south Africa . **African Journal of Hospitality Tourism and Leisure**، School of Communication، North-West university، south Africa، Vol 11.